Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Syrian Virtual University

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضية السورية

أثر الرقابة المالية في تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية

The impact of financial monitoring on the funding development and sustainability in Syria UN organizations

" دراسة تطبيقية "

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات نيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص MBA في إدارة الأعمال

(إدارة المشاريع)

إعداد الطالبة

هبة أحمد أيوب/Hiba_99526

إشراف

الدكتور أحمد خضر

2020

" وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا "[1]

صدق الله العظيم

[1] سورة طه، الآية 114

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد خضر التي ضحى بجهده وطاقته في سبيل تسهيل كافة الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم النصح والإرشاد من أساتذة وزملاء وأصدقاء

إهداء

قائمة المحتويات

إلى من برضاهما أوفق ولغيرهما بعد الله لا أسعى

إلى والدي الحبيب

إلى والدتي الغالية

إلى زوجي الصابر

إلى أخوتي الاعزاء

إلى طفلتي الحبيبتين

إلى أصدقائي الأوفياء

إليهم جميعاً

أهدي ثمرة جهدي هذا

الرقم	الموضوع	الصفحة
	أية قرأنية	ب
	شكر وتقدير	ت
	الإهداء	ث
	قائمة المحتويات	ج
	قائمة الجداول	د
	ملخص البحث	ذ
الفصل الأول– الإطار العام للبحث		
1.1	المقدمة	2
1.2	مشكلة البحث وتساؤلاته	3
1.3	أهمية البحث	4
1.4	هدف البحث	4
1.5	فرضيات البحث	5
1.6	منهج البحث	6
1.7	حدود البحث	6
1.8	الدراسات السابقة	7
1.9	التعليق على الدراسات السابقة	18

1.10	ربط الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	18
	الفصل الثاني – الرقابة المالية مفهومها وأساليبها	
2.1	المبحث الأول : مفاهيم الرقابة المالية وأهدافها	23
2.1.1	تعريف الرقابة	21
2.2	المبحث الثاني: أهمية الرقابة المالية	22
2.3	المبحث الثالث: الأنواع الرئيسية للرقابة على المنظمات الدولية	24
2.3.1	الجهة التي تمارس الرقابة	25
2.4	المبحث الرابع : أهمية الرقابة على المنظمات الدولية في سورية	27
2.5	المبحث الخامس: أدوات الرقابة على المنظمات الدولية في سورية	28
	الفصل الثالث– تمويل المنظمات الدولية	
3.1	أهمية التمويل	32
3.2	مفهوم التمويل في المنظمات الدولية	33
3.3	مصادر ووسائل تمويل المنظمات الدولية في سورية	34
3.3.1	المنح والتبرعات النقدية والعينية	34
3.3.2	الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية والضريبة	36
3.3.3	المتطوعون	36
3.4	العلاقة بين المؤسسات الدولية ومجتمع الممولين	37
3.5	مشاكل التمويل في المنظمات الدولية	38

الفصل الرابع – الدراسة الميدانية		
4.1	مجتمع الدراسة وعينة البحث	41
4.2	أداة الدراسة	41
4.3	صدق وثبات الاستبانة	43
4.4	المعالجة الإحصائية	44
الفصل الخامس– النتائج والتوصيات		
5.1	نتائج الدراسة	91
5.2	توصيات الدراسة	93
	قائمة المراجع	96
	قائمة الملاحق	100

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة

1	مقياس ليكرت الخماسي	42
2	معامل الثبات (طريقة كرونباخ ألفا)	43
3	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	44
4	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	45
5	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	47
6	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	48
7	توزيع عينة الدراسة هل تفرض القوانين وجود تدقيق الحسابات النهائية لمنظمتك	49
8	الوضع المالي للمنظمة	51
9	استدامة التمويل في المنظمة	55
10	أنظمة الرقابة والضبط الداخلية في المنظمة	62
11	دور الجهات المانحة في عملية الرقابة	67
12	دور الجهات الحكومية في عملية الرقابة	71
13	مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	76
14	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين أنظمة ضبط الرقابة الداخلية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية	78
15	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر أنظمة ضبط الرقابة الداخلية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية	78

16	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين رقابة المانحين واستدامة التمويل في المنظمات الدولية	79
17	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية	79
18	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين الرقابة الحكومية و استدامة التمويل في المنظمات الدولية	80
19	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر الرقابة الحكومية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية	80
20	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي و استدامة التمويل في المنظمات الدولية	81
21	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي و استدامة التمويل في المنظمات الدولية	82
22	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة معاً و استدامة التمويل في المنظمات الدولية	82
23	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر المتغيرات المستقلة و استدامة التمويل في المنظمات الدولية	83
24	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين أنظمة ضبط الرقابة الداخلية وتنمية التمويل في المنظمات الدولية	84
25	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر أنظمة ضبط الرقابة الداخلية على تنمية التمويل في المنظمات الدولية	84

26	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين رقابة المانحين وتنمية التمويل في المنظمات الدولية	85
27	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمات الدولية	85
28	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين الرقابة الحكومية و تنمية التمويل في المنظمات الدولية	86
29	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر الرقابة الحكومية على تنمية التمويل في المنظمات الدولية	86
30	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي و تنمية التمويل في المنظمات الدولية	87
31	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي و تنمية التمويل في المنظمات الدولية	87
32	الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة معاً و تنمية التمويل في المنظمات الدولية	88
33	المؤشرات الإحصائية لمعادلة أثر المتغيرات المستقلة و تنمية التمويل في المنظمات الدولية	88

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى وجود أثر للرقابة المالية على التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية، وتحديد درجة تأثير كل من المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على التمويل لتلك المؤسسات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات التدقيق في تشجيع التمويل، وذلك من خلال تحليل وتقييم الأوضاع الرقابية للمنظمات الدولية العاملة في سورية، إضافة

إلى بيان مدى التزام للمنظمات الدولية العاملة في سورية بتطبيق الإجراءات الرقابية حسب الأصول العلمية. وبيان أثر ذلك على الجوانب المالية التي هي عصب الحياة لتلك المؤسسات.

Abstract

This research aimed to study the existence degree of the impact of the financial Control and the finance continuity for the international organizations operating in Syria. Also it aimed to determine the influence degree of the control components, the internal control systems, accounting systems and control tools on the financial position of these organization, in addition to determining the role of auditing & monitoring institutions on the financial position. This is going to be through analyzing & evaluating the monitoring & financial positions for UN agencies in Syria. In addition to highlighting weak & strong aspects of those controlling procedures in light of the scientific principles & indicating the influence on the financial aspect. Such influence is a vital factor and a tool for the sustainability of those UN agencies, which depend on donations and contribution that are obtained from internal or external donor.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

- المقدمة
- مشكلة البحث وتساؤلاته
- أهمية البحث
- هدف البحث
- فرضيات البحث
- منهج البحث
- حدود البحث
- الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية
- التعليق على الدراسات
- ربط الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

1.1- المقدمة:

ارتبط اسم المنظمات الدولية، غير الحكومية، بتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية للشعب السوري، خاصة في ما يخص قضايا اللآجئين والمهجرين الذين تضرروا بسبب الأزمة الجارية في سورية وما نتج عنها من حملات نزوح قسري، حيث أوضحت أحدث إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نشرها موقع البنك الدولي، أن نصف عدد سكان سورية قد تعرضوا للنزوح القسري، وتشير التقديرات إلى وجود 7.6 مليون مهجر داخل البلاد، و4.8 مليون لاجئ مسجّل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).[2]

ومع استمرار المعاناة في سورية أصبحت الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات أكثر إلحاحًا، خاصة فيما يتعلق بالنازحين والمهجرين، في المقابل بدأت أصوات عديدة تتحدث عن جدوى وجود هذه المنظمات، في ظل التقارير الكثيرة التي تتحدث عن التكلفة التشغيلية المرتفعة، وتتعدد المهمات التي تقوم بها المنظمات الدولية غير حكومية، لكنها تنقسم إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول، مخصص للدعم المادي للاجئين والنازحين، وينقسم -بدوره- إلى قطاعات عدة، هي:

- قطاع "الووش" الذي يهتم بالصرف الصحي، والإمداد بالمياه، وتعزيز النظافة، وإزالة النفايات الصلبة، ومحاربة النواقل المرضية.

قطاع "الإيواء" وتأمين المسكن الملائم، كتأمين الخيم وإصلاح بعض الأبنية التي يقطنها النازحون، كالمدارس، والأبنية الحكومية والخاصة، لتكون صالحة للسكن.

قطاع "الإغاثة" ويهتم بالحصص الإغاثية بشقيها: الغذائي، وغير الغذائي، كالألبسة، وحصص النظافة، والمساعدات المالية.

قطاع "الصحة" المسؤول عن تقديم الرعاية الصحية والأدوية.

قطاع "التعليم" الذي يساعد في حل مشكلات الانقطاع عن التعليم.

قطاع "سبل العيش" المسؤول عن دعم المشاريع الصغيرة للفلاحين وأصحاب المهن.

[2] http://www.worldbank.org/en/country/syria/overview

القسم الثاني: وهو الذي يقدم الدعم المعنوي كحملات التوعية، والحماية للأطفال والنساء، وحملات لفت الانتباه العالمي إلى قضايا اللاجئين، إضافة إلى دعم وتطوير المجتمع المدني، وتعزيز السلم الأهلي، ودعم المشاريع الإعلامية.

وفي خضم هذه الأحداث المؤلمة جملة وتفصيلاً تطفو على السطح بوضوح قضية الأمن الغذائي في سورية حيث أشار مدير منظمة الفاو للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "أن 6.8 مليون سوري يعيشون حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي وهو مستوى من الاحتياجات يتطلب مساعدات غذائية خارجية"

إن الرقابة والمحاسبة ضرورية في كل زمان ومكان، ولكنها تكون اشد ضرورة وحاجة في الظروف والأزمات العصيبة لدورها الفعال في تمكين المجتمع من تجاوز تلك الظروف، بحيث تزيد من قدرته على الصمود في وجه التحديات.

إن المسؤولية الاجتماعية تستلزم من المنظمات أن تقوم بواجبها ومسؤوليتها تجاه المجتمع السوري الذي يمر بأصعب الظروف والأزمات التي تستهدف إذلاله والنيل من عزيمته، وتلك المسؤولية تتطلب المشاركة الفعلية في عمليات الإغاثة والتنمية المجتمعية لتحقيق أكبر قدر من المصالح الوطنية. ولمنع الانحراف وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية تأتي أهمية الرقابة والمساءلة خاصة وأن الكثير من الدول والمؤسسات المانحة تتعامل فقط مع مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتنفيذ البرامج الإنمائية والاغاثية، مما زاد من حجم موارد تلك المنظمات وبالتالي زيادة مسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع.

1.2 -مشكلة البحث وتساؤلاته:

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي وهو:

ما أثر الرقابة المالية على تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يدرك أفراد عينة الدراسة في المنظمات الدولية المفهوم العلمي للرقابة المالية؟

2- هل يتم ممارسة واستخدام الرقابة المالية في المنظمات الدولية طبقًا للمفاهيم العلمية التي
3- وردت في أدب الإدارة المالية؟

3- هل يوجد معوقات تواجه ممارسة استخدام الرقابة المالية في هذه المنظمات؟

1.3- أهمية البحث:

يسعى هذا البحث لدراسة وتقويم وتطوير الأداء الرقابي في المنظمات الدولية العاملة في سورية ودراسة أثر الرقابة المالية على استمرارية التمويل للمنظمات وذلك من خلال دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات المؤثرة فيها حيث أن الرقابة هي أحد الدعائم الأساسية لضمان استمرار وبقاء التمويل بالحجم اللازم للإستمرار بالعمل الإغاثي ودعم المجتمع المدني نظراً لإهمية هذه المنظمات في تحمل جزء من المسؤولية الإجتماعية خلال الأزمات وتحديد درجة تأثير كل من المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على الوضع المالي للمنظمات إضافة إلى تحديد دور مؤسسات الرقابة والتدقيق على الوضع المالي وبيان نقاط الضعف والقصور في الجوانب الرقابية المطبقة في هذه المنظمات، إضافة إلى بيان مدى التزام هذه المنظمات بتطبيق الإجراءات الرقابية حسب الأصول العلمية وبيان أثر ذلك على الجوانب المالية ومحاولة مقارنة ما كان يتم العمل به قبل الأزمة في سورية وما يعمل به الآن.

1.4- هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

- دراسة وتحليل الأنظمة الرقابية المطبقة في المنظمات الدولية في سورية قبل الازمة خلالها وكذالك معرفة مدى قوة أو ضعف تلك الأنظمة.
- دراسة أثر ودور الرقابة المالية على الجوانب المالية للمنظمات الدولية في سورية.
- التعرف على مدى استخدام الأدوات والمقومات الرقابية في تطوير أداء المنظمات الدولية.

- دراسة مدى فاعلية وكفاءة الأجهزة والمؤسسات الرقابية في ضبط الاداء المالي والإداري للمنظمات.
- توضيح دور الرقابة المالية في المحافظة على الأموال الممنوحة والهبات وتحسين مستوى الأداء

1.5- فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث يعتمد الباحث على مجموعة من الفرضيات الاساسية:

- الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذا دلالة معنوية (الرقابة الداخلية، رقابة المانحين، الرقابة الحكومية، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)) ويتفرع عنها ما يلي:

1. يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية
2. يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على استدامة التمويل في المنظمات الدولية
3. يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية
4. يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

- الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذا دلالة معنوية (الرقابة الداخلية، رقابة المانحين، الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة)) ويتفرع عنها ما يلي:

1. يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على تنمية التمويل في المنظمة في المنظمات الدولية
2. يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على تنمية التمويل في المنظمة
3. يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على تنمية التمويل في المنظمة

4. يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمة

1.6 منهج البحث:

تماشياً مع متطلبات البحث، لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على ارض الواقع ويصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا. وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية والأولية كما يلي:

1-المصادر الثانوية:

لجأ الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية من خلال:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية.
- الدوريات والمقالات والتقارير الصحفية والرسمية الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية.
- الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرقابة والتمويل.

2- المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على العاملين في منظمة الأونروا من كانت وظائفهم لها علاقة بموضوع البحث.

1.7 حدود البحث.

أجري البحث ضمن الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** أثر الرقابة المالية في تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية
- **الحدود المكانية:** مكاتب منظمات الأمم المتحدة الدولية في سورية.

- **الحدود الزمانية:** تم إنجاز البحث خلال عام 2019-2020.
- **الحدود البشرية:** العاملين في الدوائر المالية ومدراء المشاريع في المنظمات الدولية العاملة في سورية.

- **1.7 – الدراسات السابقة:**

الدراسات باللغة العربية

1.1.6- دراسة الدالي(2015)[3] :

تناولت الدراسة إمكانية تبني المعيار المحاسبي الدولي "117" من قبل المنظمات غير الحكومية السورية حيث تم عرض القوائم المالية التي تصدرها المنظمات السورية وتحديد مدى أختلافها عن قوائم المنظمات التي تلتزم بالمعيار "117" من حيث حجم وطريقة عرض المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وقد أظهرات الدراسة غياب أي منهجية أو مرجعية تستند إليها المنظمات غير الحكومية السورية في إعدادها لقوائمها وأن هذه القوائم لاتقدم صورة عادلة وسليمة للأنشطة المالية والمركز المالي للمنظمة وكما بينت الدراسة أهم المعوقات التي تحول دون تبني هذا المعيار من قبل المنظمات السورية، وهي المتطلبات المالية والمتطلبات المرتبطة بالتدريب والتعليم والمعوقات الفنية والقانونية المرتبطة بالدور الحكومي.

وقد خلصت الدراسة إلى:

أ- وجوب صدور تشريع ملزم بتبني المعيار المحاسبي الدولي رقم "117" في البيئة السورية لحاجتها اليه.

ب- العمل على تفعيل وتطوير لآلية الرقابة الحكومية على عملية التقرير المالي للمنظمات غير الحكومية.

[3] الدالي، محمد شفيق- العرض والإفصاح للقوائم المالية في المنظمات غير الحكومية "دراسة حول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 117 في البيئة السورية" رسالة ماجستير- المعهد العالي لإدارة الاعمال – 2015

ت-تشكيل هيئة أو مجلس مشترك يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجانب الحكومي يكون مهمته تذليل العقبات المتعلة بالجانب الفنية والمالية والتعليمية لعملية الانتقال نحو المعايير الدولية من قبل المنظمات السورية.

ث-العمل على تأسسيس جهة مرجعية فيما يتعلق بالعمل المحاسبي في سورية تكون بمثابة المشرف والمنظم لعملية التقرير المحاسبي ولتبني المعايير المحاسبة الدولية.

2.1.6- مسلم (2011)[4] :

تناولت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة الوسائل التي تزيد من تطبيق معايير التدقيق الخارجي الفعال، وذلك من خلال استطلاع أراء القائمين على إدارة المؤسسات العاملة في قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أ- أن التدقيق الخارجي الفعال للمؤسسات الأهلية متوفر بدرجة غير كافية.

ب-أن مقومات الاستقلالية والاختيار المهني للمدقق الخارجي يتخللها عدة نواقص أهمها أن أساس عملية الاختيار لمكتب التدقيق هي المعرفة المسبقة والعلاقات الشخصية.

ت- أن أتعاب التدقيق غير عادلة من حيث مبلغها إضافة لربطها بالنتيجة النهائية للتقرير.

ث- نقص في تطبيق قاعدة الشك المهني وبذل العناية المهنية الناتج عن طول فترة العلاقة التعاقدية.

ج- هناك ضعف عام من قبل الجمعية العمومية من حيث اهتمامها بالقوائم المالية.

4 مسلم، خالد تيسير- مدى فعالية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة :دراسة استطلاعية - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - 2011م

ح- قيام مكاتب التدقيق بأعمال محاسبية لنفس المؤسسة مما يعتبر مخالفا للأصول المهنية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها:

1. ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الخارجي الفعال في المؤسسات الأهلية بشكل أكبر مما هو مطبق.
2. ضرورة تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الخارجي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح.
3. ضرورة الفصل التام بين أعمال المحاسبة و التدقيق، وضرورة بذل مدققي الحسابات الخارجيين العناية المهنية اللازمة من خلال قيامهم بإجراءات التدقيق لإضفاء الثقة والمصداقية على قوائمها المالية.
4. عدم فرض أي قيود على عمل المدقق الخارجي ليتسنى له بذل العناية المهنية التي تؤهله لإبداء رأيه الفني المحايد.
5. ضرورة إخضاع مكاتب التدقيق لهيئة متخصصة للإشراف على مهنة تدقيق الحسابات.
6. العمل على إصدار معايير تدقيق خاصة بالمؤسسات الأهلية.

3.1.6- دراسة أبو دقة (2009)[5] :

تناولت الدراسة تحديد الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة/ فلسطين لضمان نجاح عملية جلب الأموال، كما هدفت إلى تحديد النظام المحاسبي الموحد المناسب لتلك المؤسسات الذي يساعد على تحقيق كفاءة استخدام مصادر الأموال

[5] أبو دقة، مراد عليان عوض- مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الاهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح"دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة – فلسطين - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية – غزة – 2009م

وذلك بوضع الإجراءات المحاسبية المطلوبة لإدارة ورقابة أنشطة هذه المشروعات، والذي يساهم في إنجاح عملية جلب الأموال.

قد تبين من نتائج البحث أن لدى الجمعيات وعي كبير بأهمية قياس الكفاءة والفعالية عن أعمالها ومدى ارتباطه الوثيق بعملية جلب الأموال، كما تبين من خلال الدراسة أهمية وجود خطة إستراتيجية للجمعيات تساعدها على رسم خطة عمل لتحقيق أهدافها الخاصة والعامة، إلا أننا نجد ضعف في مشاركة الفئة المستفيدة وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الجمعيات في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية مما يقلل من مدى الالتزام وانتماء تلك الأطراف بالخطة الاستراتيجة للجمعية.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات منها ضرورة حث إدارة الجمعيات على ضرورة العمل على قياس الكفاءة والفاعلية عن أعمالها، الذي بدوره يزيد من قدرتها على جلب الأموال، وحث الجمعيات على تعزيز استخدام النظام المحاسبي الموحد مما يعزز قدرتها على جلب الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطتها وبرامجها.

4.1.6- دراسة محسن (2008)[6] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في المنظمات غير الحكومية، والتعرف على الممارسات المحاسبية المستخدمة في تلك المنظمات وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، كما هدفت إلى التعرف على الايجابيات التي يمكن تحقيقها للمنظمات غير الحكومية في حالة التزامها بتطبيقه، والسلبيات الناتجة عن عدم الالتزام بتطبيقه، وكذلك إلى التعرف على المعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق ذلك المعيار ووسائل التغلب على هذه المعوقات.

[6] محسن، محمد فايق عبد الرحمن- مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) " دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - 2008م

وخاصت الدراسة إلى:

أ- قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بضرورة إصدار التعليمات للمنظمات غير الحكومية للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

ب- حث المنظمات المهنية الدولية على ضرورة إصدار معايير محاسبية خاصة بمحاسبة المنظمات غير الحكومية.

ت-العمل على تفعيل دور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية على أن تقوم بفتح برامج تدريب عملي تطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية.

ث-ضرورة تضافر جهود القطاع العام والخاص لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ج- تنظيم دورات تدريبية لموظفي الدوائر المالية في المنظمات غير الحكومية تركز على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

5.1.6- دراسة النباهين (2008)[7] :

تناولت هذه الدراسة إلى تقيم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، وتحددت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: ما هو واقع ممارسة واستخدام المفاهيم العلمية للإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة؟

وقد خلصت الدراسة إلى:

أ- الإدارة المالية غير موجودة لدى الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة.

[7] النباهين، يوسف سليم- تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة- رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - 2008م

ب- غالبية أفراد عينة الدراسة لا يدركون المفهوم العلمي للإدارة المالية.

ت-أن الإدارة المالية لا تحظى بالقدر المناسب من الأهمية.

ث- لدى عينة الدراسة لم تتطور ممارسة واستخدام الإدارة المالية كما تطور الإطار النظري لها في أدب الإدارة المالية لدى المفكرين والكتاب.

ج- أن آراء أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن هناك معوقات تواجه ممارسة واستخدام الإدارة المالية.

ح- تبين وجود علاقة بين كل من ممارسة واستخدام المفاهيم العلمية للإدارة المالية وبين الأهمية التي تحظى بها.

خ- توجد فروق جوهرية في ممارسة واستخدام الوظيفة المالية تعزى للصفات الشخصية للمدير المالي.

د- توجد فروق جوهرية في ممارسة واستخدام الوظيفة المالية تعزى للعوامل التنظيمية.

ذ- توجد علاقة بين ممارسة واستخدام الوظيفة المالية ووضوح مفهوم الإدارة المالية لدى المدير المالي.

ر- وجود علاقة بين وضوح مفهوم الإدارة المالية وكل من المؤهل والخبرة والتدريب للمدير المالي.

ز- وجود علاقة سلبية بين ممارسة واستخدام الوظيفة المالية والمعوقات التي تواجهها في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة وجود علاقة بين معوقات ممارسة واستخدام الإدارة المالية وبين المتغيرات الشخصية للمدير المالي.

وقد أوصى الباحث الى:

1- توفير مدير مالي أو مراقب حسابات في كل منظمة.

2- عقد دوارات تدريبية للهيئات الإدارية توضح المفهوم العلمي للإدارة المالية.

3- تخصيص إدارة مستقلة للإدارة المالية وعمل التحليل والوصف الوظيفي.

4- ضرورة أن تتبني الإدارة المالية الأهداف والوظائف التي وردت في أدب وفكر الإدارة المالية.

5- العمل على دراسة معوقات ممارسة واستخدام الإدارة المالية في تلك المنظمات حسب ظروف وبيئة كل منظمة ومن ثم كيفية التغلب على تلك المعوقات.

6.1.6 - دراسة أبو هداف (2006)[8] :

تناولت الدراسة إلى تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين، وذلك من خلال دراسة المقومات الضرورية للعمل الرقابي والمتغيرات المؤثرة فيها، والمتمثلة في توفر الاستقلال للديوان، اعتماد معايير الرقابة الدولية، توفر التدريب واكتساب الخبرة للمفتشين العاملين بالديوان، استخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل، واستخدام أساليب الأداء الرقابي الحكومي عند التنفيذ.

وقد خلصت الدراسة أظهرت الدراسة ضعف مستوى تحقيق الديوان للمهام الرقابية التي أنشئ من أجلها، كما أظهرت وجود بعض مظاهر الضعف في أداء الديوان بالإضافة إلى عدم كفاية الاستقلالالمالي والإداري والوظيفي للديوان والعاملين فيه، كما أثبتت الدراسة أن الديوان لم يعتمد معايير الرقابة الدولية التي تعتمدها الأجهزة العليا للرقابة في دول العالم، فضلا عن قصوره في الاهتمام بالدورات التدريبية اللازمة لتأهيل المفتشين، ولم يستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولا أساليب الأداء الرقابي الحكومي في أداء الأعمال الرقابية.

وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحث بعض التوصيات، ومنها :

1- العمل على تحديث النصوص القانونية التي تدعم استقلال ديوان الرقابة

[8] أبو هداف، ماجد محمد سليم- تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة- رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية – غزة – 2006م

2- العمل على اعتماد معايير الرقابة الدولية لمواكبة التقدم في أجهزة الرقابة الدولية والإقليمية.

3- ضرورة توفر الدورات التدريبية التي تؤهل المفتشين وتجعلهم قادرين على إنجاز أعمالهم.

4- ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تدعم أدلة الإثبات لدى المفتشين.

5- ضرورة اعتماد كل من الرقابة الوقائية والرقابة المفاجئة التي تعمل على الحد من الوقوع في الانحرافات، ومعالجة الأخطاء أولا بأول حفاظا على المال العام.

7.1.6- دراسة العمري (2005)[9] :

تناولت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في واحدة من أهم المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، والتي تقوم بتقديم الخدمات الإنسانية الأساسية لما يزيد على 950 ألف من اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجروا من أرضهم على إثر نكبة عام 1948.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها ما يلي:

أ- أن موظفي الدوائر المختلفة من كافة المستويات الإدارية، والذين لهم علاقة مباشرة في الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة، في وكالة الغوث الدولية بغزة (من غير موظفي دائرة المالية)، لا يعيرون الموازنة الاهتمام الكافي باعتبارها أداة فعالة للتخطيط والرقابة.

ب- أن درجة الدقة في إعداد وتنفيذ الموازنة لم تكن بالدرجة المطلوبة والكافية لإنجاح الموازنة وبالتالي تحقيق أهدافها، على الرغم من وضوح أهداف الدائرة لموظفيها، وسهولة ووضوح تعليمات إعداد الموازنة.

[9] العمري، عطا محمد -مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) في قطاع غزة - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - 2005م

ت- أن نسبة مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة، وخصوصاً المستويات الإدارية العليا، هي نسبة ضعيفة.

ث- عدم كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها داخل دوائر الأنروا، وذلك نتيجة لنقص الخبرات المالية لدى موظفي هذه الدوائر، بالإضافة إلى اعتمادهم على كفاءة وخبرة موظفي قسم الموازنة والاجراءات الرقابية الفعالة المتوفرة في هذا القسم.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها:

1- ضرورة عقد الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة، من أجل تحسين خبرات الموظفين المعنيين بشئون الموازنة بكافة مراحلها، لا سيما وأن غالبيتهم من ذوي التخصصات غيرالمالية.

2- ضرورة تشكيل لجان موازنة في دوائر الأنروا تعنى بشؤون الموازنة في كافة مراحلها، وعدم الاعتماد على أشخاص بعينهم للقيام بمهمة الإعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة.

3- ضرورة العمل على تحفيز المستويات الإدارية العليا في دوائر الأنروا للمشاركة والتفاعل مع موظفيهم فيما يتعلق بموازنة دوائرهم في كافة مراحلها، ذلك أن نسبة مشاركة وتفاعل هذه المستويات لم تكن بالمستوى المطلوب.

الدراسات الاجنبية

1.2.6- مقال(Matt H. Evans2007) [10]:بعنوان (خلق قيمة في القطاع غير الربحي)

[10] Matt H. Evans, Creating Value in the Nonprofit Sector- Journal of Management Excellence www.exinfm.com/training. 2007

ركزت الدراسة على إفتقر المنظمات غير الحكومية للإدارة المالية العملية من جانبي المستوى التنظيمي والبرامج الاجتماعية، ورغم افتقار كثير من هذه المنظمات للموارد المتاحة هناك حاجة ملحة لتصميم إدارة مالية عملية لتلك المنظمات. ومن التوصيات لهذه المقالة تصميم نموذج مالي لإدارة البرامج ماليا والعمل على تبسيط إدارة المشاريع، وتوحيد الإجراءات المالية وتصميم برامج لتقييم الأداء المالي والإداري، وتحليل مردود الكلفة من خلال القياس والمقارنة بالبرامج المنفذة من قبل منظمات مشابهة من أجل تحسين اتخاذ القرارات الإستراتيجية. استخدام نماذج للموازنات والتنبؤ المالي مما يساعد المنظمات لتنظيم وتطوير وتبسيط التقارير المالية وخاصة للأمور المالية الطارئة وغير المخطط لها. العمل على تطوير سياسات مالية موحدة للمراقبة والمساءلة. التدريب على الأدوات الأساسية للإدارة المالية مثل برامج الحاسوب وشجرة القرارات وتقييم وقراءة التقارير.

2.2.6- دراسة (EL-AFF 2007) [11] بعنوان (إدماج أفضل الممارسات في إدارة المشاريع مع الاستدامة المؤسساتية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية):

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لموضوع الاستدامة المؤسساتية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال محورة الممارسات السليمة لإدارة المشاريع في المؤسسات.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية تتميز بكونها تشغل عدد كبير من العمالة، ميزانياتها صغيرة إلى متوسطة في الأغلب، هيكليتها مبنية على الإدارات وغالبا لا يوجد فيها مدير مشاريع متفرغ، كما أن الجهات المانحة لم تسهم بشكل فعال في الحد من المشاكل التي تواجه إدارة المشاريع في المؤسسات غير الحكومية بل على العكس ساعدت في زيادة حدتها.

3.2.6- دراسة (K. Keating and Frumkin 2001) [12] بعنوان (كيفية تقييم الأداء المالي غير الربحي) :

[11] EL-AFF،Ibrahim Abdulla (2007)،Institutional sustainability Mainstreaming project management best practices in Palestine NGO's،Master thesis،Islamic University Gaza.

هدفت الدراسة إلى:

مساعدة المشاركين في القطاعات غير الربحية للعناية بمسألتين هما:

1- كيف يمكن تقييم الأداء المالي الغير ربحي؟

2- كيف يمكن للمعلومات حول الأداء المالي أن تكون في متناول اليد وقابلة للاستخدام من قبل العديد من أصحاب المصلحة في منظمات غير ربحية؟

وكانت نتائج الدراسة:

أ- استخدام نموذج لتقييم الأداء المالي وتهيئة أنشطة المنظمة، النظام المحاسبي، الإفصاح المالي، المراقبة والمتابعة، وتقييم الأداء، وقرار الدعم والمشاركة.

ب- تناولت محددات أخرى للتقييم الدقيق للأداء المالي: ليس وحده الإفصاح المالي هو المجال الوحيد الذي يمكن من خلاله تحسين نظام المساءلة، إن النظم المحاسبية في معظم المجالات غير الربحية تفتقر للترتيب. حيث إن أعدادا كبيرة من المستخدمين المحتملين لتقارير مالية غير ربحية غير متأكدين من طبيعة المعلومات المتاحة وكيفية الوصول إلى تلك المواد والكثير من المستخدمين لا يعرفون القراءة وتفسير البيانات المالية. والنتيجة النهائية التي يمكن التنبؤ بها هي أن قلة من المستخدمين قادرون على إجراء تقييمات للأداء الغير ربحي واتخاذ قرارات واعية بشأن الدعم المستقبلي أو المشاركة ونظرا لاتساع نطاق هذه المشاكل يرى الباحث أن النجاح الاقتصادي المستقبلي في المجتمع الغير ربحي يعتمد على قدرته على التواصل بفعالية ونزاهة نتائجه إلى جمهوره.

---

[12] Elizabeth K. Keating and Peter Frumkin- How to Assess Nonprofit Financial Performance،Kellogg Graduate School of Management Northwestern University .2001

4.2.6 – دراسة (Frosheiser &. Kleiner1992) [13] بعنوان (فعالية الرعاية الصحية للإدارة المالية " منظور الرعاية الصحية المنزلية"):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية الإدارة المالية في منظمات الرعاية الصحية وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1- أن الإدارة المالية لا تختلف في منظمات الرعاية الصحية عن الإدارة المالية في منظمات الصناعات لأخرى.

2- أن الوظيفة المهمة للإدارة المالية في منظمات الرعاية الصحية والتي تعتبر متميزة وتحتاج إلى خبراء إضافيين حتى تكون فاعلة هي وظيفة المقبوضات وإدارة الذمم.

3- لكي تكون مديرًا ماليًا فعالا، لا يكفي معرفة ببيئة تحصيل الذمم الحالية، ولكن يجب على المدير المالي أن يتوقع ويخطط لتغييرات كبيرة في معدلات وطرق وتوقيت تحصيل الذمم.

4- إن التقلب في دورة حسابات المقبوضات وإدارة الذمم ذو أهمية كبيرة على مجالات أخرى من مجالات الإدارة المالية.

1.9 التعليق على الدراسات السابقة:

وحسب إطّلاع الباحث، لا توجد دراسات سابقة في سورية تناولت هذا الموضوع ومن الملاحظ بأن الدراسات السابقة قد حققت غاياتها البحثية في ضوء ما حددته لنفسها من مسارات وأهداف. ولكن الدراسات الفلسطينية خصوصا اهتمت أكثر بدور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني من زوايا عدة منها الدور التنموي، وتعداد هذه المنظمات وتصنيفها. وقليل من هذه الدراسات ركزت على إدارة هذه المنظمات وكيفية أداءها وفاعليتها من النواحي التنظيمية، وفي بعض الأحيان نجد في هذه

[13] Thomas J. Frosheiser،Brian H. Kleiner،(1992) "Effective Health Care Financial Management: A Home Health Care Perspective"،International Journal of Health Care Quality Assurance،Vol. 5 Issue: 1

الدراسات نقاط مهمة تخص البناء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية حيث أشارت بعضها للضعف العام في الإدارة بشكل عام، منها إدارة الأفراد، التخطيط الإستراتيجي، وتجنيد الأموال.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فان هذه الدراسة ركزت على دراسة وتقويم أنظمة الرقابة المالية على المنظمات الدولية في سورية، للتعرف على مواطن القوة والضعف لتلك الأنظمة، ومعرفة أثر المقومات والأدوات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي على الأوضاع المالية لتلك المنظمات، نظرا لأهمية التمويل في استمرار تلك المؤسسات في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تصب في خدمة المجتمع المدني السوري.

وقد ركزت هذه الدراسة على المنظمات الدولية نظرا لقلة الدراسات التي تناولت هذا القطاع، وخاصة ما يتعلق بدراسة الأوضاع المالية والرقابية لتلك المنظمات وما يميز خوصية الحالة السورية وما يتتطلبه العمل الرقابي خلال الازمات.

1.10 ربط الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسة ركزت على دراسة وتقويم أنظمة الرقابة المالية على المنظمات الدولية العاملة في سورية للتعرف على مواطن القوة والضعف لتلك الأنظمة، ومعرفة أثر المقومات والأدوات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي على الأوضاع المالية لتلك المنظمات، نظراً لأهمية التمويل في استمرار تلك المنظمات في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تصب في خدمة المجتمع المدني السوري.

وقد ركزت الدراسة على المنظمات الدولية نظرا لقلة الدراسات التي تناولت هذا القطاع، وخاصة فيما يتعلق بدراسة الأوضاع المالية والرقابية لتلك المنظمات.

الفصل الثاني
الرقابة المالية مفهومها وأساليبها

- المبحث الأول: مفاهيم الرقابة المالية وأهدافها.

- المبحث الثاني: أهمية الرقابة المالية.

- المبحث الثالث: الأنواع الرئيسية للرقابة المالية على المنظمات الدولية

- المبحث الرابع: أهمية الرقابة على المنظمات الدولية في سورية

- المبحث الخامس: أدوات الرقابة على المنظمات الدولية في سورية

2.1 : المبحث الأول: مفاهيم الرقابة المالية وأهدافها:

تعد الرقابة من الوظائف الإدارية المهمة والتي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتخطيط في منظمات الأعمال الحديثة لقد تطورت مفاهيم الرقابة وفلسفتها ومنظورها الإداري بشكل كبير خلال السنوات الحديثة وبدلاً من أن ينظر إليها كمرادف للسيطرة والسلطة والقوة أصبحت أكثر تشاركيه وأكثر شحذاً للهمم وتلعب دوراً أكثر ايجابية في الممارسات الإدارية.

2.1.1- تعريف الرقابة:

يوجد الكثير من التعريفات للرقابة من اشهرها في العهد الحديث تعريف العالم هنري فايول حيث وصف عملية الرقابة" بأنها تقوم بالتأكد من أن كل شي يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة، وهدف الرقابة هو تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتمارس الرقابة على الأشياء والناس والإجراءات"[14]

وعرف كوانتز وآخرون الرقابة بأنها" قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط التي وضعتها المنشاة قد تم تحقيقها[15]

ويختصر اللأستاذ هانس أوبلا ليقول " إن وظيفة الرقابة تتضمن المقارنة بين قيم وأرقام الناتج، وبين ما يجب أن يكون عليه هذا الناتج ". (الخير، عواد،حرب، عارف،2005 ، ص363)[16]

وتتضح من التعريفات السابقة أن الرقابة هي العمليات المنظمة التي تهدف إلى التحقق من تنفيذ خطط المؤسسة اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة، والعمل على تطوير الأنظمة الفرعية والتنسيق بين الوحدات الإدارية والتأكد من كفاءة استغلال موارد المؤسسة، ومساعدة الإدارة في اتخاذ الإجراءات ألتصحيحيه في حال وجود ضعف أو قصور في النظام.

---

[14] Fayol Henri ،genera and Industrial Management ،New york : Pitman Publishing Corporation ،1949،p107

[15] Koontz harold ،o donnel cyril ،weihrich heinz ،management ،Mc Graw ،hill ،New york ،1984,p549،

[16] د .الخير،طارق- د.عواد،يونس- د.حرب،بيان- د.الحج عارف،ديالا- مبادىء الإدارة (1)-جامعة دمشق -2005 – ص 363

2.2-المبحث الثاني: أهمية الرقابة المالية:

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى تحقيق العديد من الأهداف، يمكن تلخيصها تبعا لتطور دور الرقابة وممارستها على النحو التالي:

1- حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والإهمال

2- التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

3- التأكد من أن الأعمال تسير ضمن الأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات المقررة، أنها تؤدي بأفضل الطرق.

4- استباق ومنع حدوث الأخطاء والانحرافات وأعمال الغش والاختلاس والتزوير، واكتشاف ما يقع منها أولا بأول، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها.

5- التحقق من مدي كفاية السياسات والإجراءات والمخططات التي تضعها الإدارة العليا بالمنشأة لتنفيذ الأعمال والمهام التي تنفذها.

6- إدارة المؤسسة على أسس علمية، من خلال توفر العناصر الأساسية وأهمها، دليل للإجراءات والدورات المستحدثة، وهيكل تنظيمي مع تحديد واضح للوظائف وشرح مضمونها، وتقارير دورية عن سير العمل.

7- التأكد من حسن استخدام الموارد المادية والبشرية في المنشأة، أي أن تقوم الرقابة بتحديد ما تم تنفيذه عن طريق تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات العلاجية، حتى يتمشى الأداء مع الخطط الموضوعة.

8- العمل على تحقيق الوفر المادي في تكاليف عمليات التنفيذ والحد من الإسراف والصرف غير المبرر، والعمل على مطابقة المسائل المالية مع حدود القواعد المقررة.

9- ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية، وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة.

10- الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترضانسياب العمل التنفيذي، والعمل على توفير بدائل أساليب حديثه لحلها.

11- الكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.

12- التأكد من أن المستويات الإدارية العليا في المنظمة على إلمام كاف بما يجري من أعمال في المستويات الإدارية الأخرى للمؤسسة.

13- التأكد من توافر الانسجام بين مختلف الأجهزة الإدارية وسيرها جميعا في اتجاه الهدف الواحد ووفقا للسياسات المقررة.

14- زيادة الفعالية، وتحسين مستوي الكفاية الإنتاجية التي تشكل عنصراً أساسيا في نجاح المؤسسة وربحيتها واستمراريتها.

15- تشجيع العاملين على الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة، وتوفير سبل تنفذها بأفضل الطرق الممكنة.

16- العمل على تقوية إطار السيطرة والشفافية والمسئولية.

2.3- المبحث الثالث: الأنواع الرئيسية للرقابة على المنظمات الدولية:

لا تختلف الإجراءات والادبيات المتعلقة بعمل الرقابة المالية في المنظمات الدولية الغير هادفة للربح عن مثيلاتها من المؤسسات الربحية حيث تتمتع هذه المنظمات بخصائص تميزها عن غيرها من المنظمات الهادفة للربح ومن هذه الخصائص:

أ- قيام المنظمات بتوزيع ما يتم تلقيه من تبرعات (في صورة نقدية أو أصول أخرى) من مقدمي الموارد (المانحين) الذين لا يتوقعون الحصول على عائد نقدي مكافئ ولكن يتوقعون ان تتم صرف هذا التبرعات وفق ما هو مخطط لها.

ب- وجود أهداف خيرة تطوعية لا تتعلق بتحقيق أرباح إنما أهداف تنموية وخطة استراتيجية قصير أو طويلة المدى تتطلب تمويل يحقق هذه الأهداف.

ت-لا يوجد رأس مال او حقوق ملكية كما هو الحال بالمنظمات الربحية ويقوم مقامه صافي الأصول وهو الفرق بين الأصول والتزامات.

أن كل هذا الاختلاف ولأهمية الرقابة المالية من دور فاعل في تحقيق أهدافها في المنظمات الدولية، فلا بد أن يكون هذا الدور قادر على تحقيق أقصى ما يمكن من الفائدة، بمعنى أن يمتد إلى كافة أنشطة المنظمة واستخدام جميع أنواع الرقابة المالية ويمكن تقسيم الرقابة المالية على هذه المنظمات إلى عدة أنواع متعددة بناء على معايير محددة كما يلي:

1- الجهة التي تمارس الرقابة: رقابة خارجية ورقابة داخلية

2- من حيث المعيار الزمني: رقابة سابقة ورقابة لاحقة ورقابة أثناء التنفيذ

3- من حيث مستوى الرقابة: رقابة مالية تقليدية ورقابة الكفاءة والتوفير ومراقبة نتائج البرامج.

2.3.1- الجهة التي تمارس الرقابة:

1- الرقابة الخارجية:

ويقصد بها تلك التي يعهد بها إلى هيئة مستقلة تتمتع بما يتمتع به القضاء من الاستقلال لا تخضع لإدارة المنظمة وتمارس من قبل الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الشعبية أوالحكومية.

وقد عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية الرقابة المالية الخارجية بأنها "التي تقوم بها أجهزة أو هيئات رقابية مستقلة عن الجهات الخاضعة للرقابة، ولها أهدافها التي تسعى لتحقيقها، ويتصف عمل هذه الهيئات أو الأجهزة بأنه يرتبط بالمال العام ويحدده القانون"[17]

ويمارس الرقابة الخارجية جهات عدة نذكر منها:

أ- **رقابة المدقق الخارجي:**

تقوم اغلبية هذه المنظمات بتعيين جهة رقابية خارجية مستقلة، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد على مدى صدق وعدالة القوائم وذلك من خلال تقرير المدقق المرفق مع القوائم المالية والذي يعتبر رسالة لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة ثقة الأطراف ذوي العلاقة في محتويات هذه التقارير.

تحدد اللائحة المالية للمنظمة مسؤوليات واختصاصات المراجع الخارجي للحسابات. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بمراقبة عمليات المنظمة، وخاصة إدارتها للمخاطر المالية، وما يتعلق بكفاءة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة بوجه عام.

يمكن لأنشطة المراجع الخارجي للحسابات أن تشتمل ولا تقتصر على ما يلي:

- تحليل المخاطر
- مراجعة الضوابط الداخلية
- اختبار الامتثال
- الإجراءات التحليلية الهامة
- مراجعة يوميات ودفاتر المحاسبة
- التحقق من توثيق المصادر

[17] المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، مجلة الرقابة المالية ، تونس، العدد 28 ، 1996 م.ص 23

- المراجعة القائمة على النظم[18]

ب-رقابة الجهات المانحة:

قد يعتقد البعض أن قدرة المنظمات غير الربحية على الحصول على المنح غير محدودة، أو سهلة المنال. هذا اعتقاد خاطئ نظراً لأن الجهات المانحة قد طورت أنظمة لتقييم طلبات المنح عبر الزمن معقدة في أغلب الحالات، حيث أن الجهات المانحة تريد أن تعرف بالتحديد أين يتم صرف الأموال وبالتالي تريد أن تتأكد أن المنظمة تملك القدرة الفنية والتقنية على التصرف بالأموال بكفاءة عالية. ومن بين أهم الأمور التي تطلبها الوكالات المانحة يمكن ذكر التالي:

- أن تكون المنظمة مسجلة قانونياً ولديها حساب مصرفي.
- النظام الأساسي والنظام الداخلي وهيكلية تنظيمية.
- نظام مالي قوي ومتكامل وقوائم مالية مدققة.
- نظام موارد بشرية وأوصاف وظيفية.

2- الرقابة الداخلية:

وهي الرقابة التي تمارس من قبل إدارة المنظمة، وقد عرفتها لجنة طرائق التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها " الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشاة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدما[19]

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين نظام الرقابة الداخلية بأنه " كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة

[18] منظمة الصحة العالمية،جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون ،جنيف ،2011م .ص171

[19] القاضي،حسين .دحدوح،حسين.قريط،عصام – أصول المراجعة (1)- جامعة دمشق 2006-2007- ص 355

العمل بكفاءة، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقه في الوقت المناسب[20]

أي منشاة في أي قطاع لها أهداف معينة، لذلك تقوم المنشأة بتوجيه مواردها المالية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف وذلك ضمن خطة معينة يلتزم بها جميع الأطراف، وكذلك تحديد مسئولية كل طرف، وحتى يتم معرفة تنفيذ الخطة المرسومة لابد من متابعتها تحت ما يسمى بالرقابة الداخلية، لذلك تعتبر مهمة في وجودها في عمل كان، كما تعتبر نقطة البداية للانطلاق عند إعداد برنامج التدقيق الخارجي، لذلك يجب على كل مؤسسة إنشاء وحدة خاصة بالرقابة الداخلية تكفل لها تحقيق أهدافها.

2.4 –المبحث الرابع: أهمية الرقابة على المنظمات الدولية في سورية:

تتبع أهمية الرقابة على المنظمات الدولية في سورية نظرا لأهمية نجاح هذا القطاع في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السورية التي من شانها أن تعمل على تخفيف معاناة المجتمع السوري وتعزيز قدراته في مواجهه التحديات الكبيرة التي يتعرض لها، وكما أن الرقابة مهمة وضرورية في القطاع العام والقطاع الخاص، فهي كذلك مهمة وضرورية في المنظمات الدولية وذلك للاعتبارات التالية:

1- التأكد من كفاءة البرامج والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الدولية والتي من شانها أن تخفف من معاناة المجتمع السوري في الظروف الصعبة التي يمر بها، وبذلك فان الرقابة تهدف إلى التأكد من كفاءة تلك الأنشطة والمشاريع بما يخدم الصالح العام.

2- الحفاظ على أموال وممتلكات المؤسسات الدولية والتي تعتبر أموالا عاما، ليست ملكا للقائمين عليها، وبذلك فان الرقابة تهدف للتأكد من إن أموال المؤسسة تصرف وتستخدم في المصلحة العامة ووفقا لأهدافها وليس لمصلحة القائمين عليها.

[20] المعايير الدولية للمراجعة –الاتحاد الدولي للمحاسبين 1998 م ، ص181

3- التأكد من حسن استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة وأنها أنفقت في مشاريع وبرامج تحقق أهداف المؤسسة، حيث أن المنح والتبرعات التي تحصل عليها المؤسسات الدولية مخصصة من المانحين للمصالح العامة، ولمشاريع الإغاثة والتنمية.

4- تساعد الرقابة في تطوير الأنظمة المالية والإدارية للمنظمات الدولية بما يمكنها من زيادة كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

5- تساعد الرقابة في توفير المعلومات الموثقة اللازمة لإعداد الخطط الاستراتيجية والمرحلية لبرامج ومشاريع المؤسسات الدولية.

6- تعمل الرقابة على تحقيق الحد المطلوب من التنسيق المشترك بين المؤسسات الدولية لمنع التعرض والتصادم وازدواجية الخدمة، وتوجيه العمل نحو القطاعات ذات الأولويات، حيث أن من بين المعوقات التي تواجه المؤسسات الدولية وجود نوع من النزاع بين المؤسسات الدولية فيما بينها.

2.5-المبحث الخامس: أدوات الرقابة على المنظمات الدولية في سورية:

لا تختلف الأدوات الرقابية في المؤسسات الدولية العاملة في سورية عنها في باقي المؤسسات، حيث تأخذ الأدوات الرقابية العديد من الإشكال، فبعضها بسيط ويمكن تطبيقه على المؤسسات الدولية بينما البعض الأخر أكثر تعقيدا وصعوبة في التطبيق ويرجع ذلك إلى اختلاف النظم والسياسات المالية والإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات الدولية العاملة في سورية إضافة إلى اختلاف الهياكل التنظيمية لتلك المؤسسات.

ويمكن حصر أهم الأدوات الرقابية في الأتي:

1- الموازنة التقديرية (The Budget):

حيث أن البعض يعتبر نظام الميزانية التقديرية هو الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة، فمن خلال الموازنات التقديرية يمكن تقويم مدى كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج وذلك بمقارنة ما أنجز مع ما هو مخطط له. وعلى الرغم من أهمية الموازنات كأداة للرقابة وتقويم الأداء إلا أن الكثير من المؤسسات الدولية العاملة في سورية لا تلتزم بها لعدم إدراك تلك المؤسسات بأهميتها في مجالات التخطيط والرقابة أضافة إلى إشكالية المركزية الإدارية في تلك المنظمات[21] .

2- القوائم المالية:

وتشمل قائمة المركز المالي وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرافقة بالقوائم المالية، وتعتبر القوائم المالية أداة رقابية لاحتوائها على تفصيل لكافة إيرادات ومصروفات المؤسسة، وكذلك بيان لكافة أصولها وخصومها خلال السنة المالية بما يمكن من إعداد خطة المراجعة وتحديد البنود الأكثر أهمية لإعطائها حجما أكبر من الاهتمام أثناء العمل الميداني. ويمثل الهدف من وراء إعداد هذه البيانات مايلي:

أ- تحسين جودة الإفصاح المالية للمنظمة الغير الربحية

ب-تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية للمنطمة الغير الربحية وقابليتها للاعتماد والقدرة على فهمها.

ويجب ان تعد هذه القوائم وفق معاييير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) التي تحدد المجموعة الكاملة للقوائم المالية ذات الغرض العام. كما تتناول المعاييير كيفية عرض الأصول والخصوم وصافي الأصول والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر في القوائم المالية كما تعد درجة تجميع عرض عناصر الأصول والخصوم وترتيبها في قائمة المركز المالي، أو عناصر الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر في قائمة الأنشطة للمنشآت غير الهادفة للربح، مماثلة لتلك المطلوبة، طبقا لمعيار العرض والإفصاح العام[22].

[21] الخوري،روجيه- إشكالية المركزية الإدارية في المنظمات غير الحكومية- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة- 2004

[22] الإتحاد الدولي للمحاسبين –أصدرات معايير المخاسبة الدولية في القطاع العام –ترجمة المجمع العربي للمحاسبيين القانونين -2010

3- تحليل النسب:

وهذا التحليل يقوم على البيانات المالية المدرجة ضمن القوائم المالية

4- المراجعة الداخلية والتقارير الإدارية:

إذ أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة التحقق من سلامة التقارير المالية للمنظمة إضافة إلى دورها في اختبار السياسات والإجراءات والهيكل التنظيمي ومدى جودة الإدارة.

إن الأدوات الرقابية المذكورة تكمل بعضها البعض لتحقيق الرقابة الفعالة على المؤسسات الدولية ومن ضمنها المؤسسات الدولية العاملة في سورية، فالموازنات التقديرية تعتبر رقابة سابقة، بحيث يتم من خلالها ترجمة الخطط والأهداف إلى بيانات مالية تعتبر ضوابط محددة لقرارات الإدارة داخل المنظمة فهي تمثل الرقابة السابقة للتنفيذ، كما تعتبر الرقابة الداخلية والتقارير الإدارية رقابة أثناء التنفيذ بحيث يتم من خلاهما مراقبة سير العمليات ومدى انسجامها وتوافقها مع مصالح المنظمة وأهدافها كما أنها تراقب مدي الالتزام بالبنود المدرجة ضمن الموازنة التقديرية لمنع حدوث لانحرافات، أما القوائم المالية وتحليل النسب فيعبران عن النوع الأخير وهو الرقابة بعد التنفيذ والذي من شانه أن يعطى الصورة النهائية عن الموقف والنشاط المالي للمنظمة عن الفترة المنتهية،ومن خلاهما يمكن قياس مدى قدرته المنظمة على تحقيق الخطط والأهداف ومدى كفاءتها في استغلال الموارد المتاحة.

إن الأدوات الرقابية مهمة جداً لتحقيق رقابة فعالة على المنظمات الدولية نظراً لاعتماد تلك الأدوات على بعضها بصورة متكاملة، فغياب أي عنصر من تلك الأدوات سيؤثر على كفاءة النظام الرقابي بشكل عام .

الفصل الثالث
تمويل المنظمات الدولية

- أهمية التمويل
- مفهوم التمويل في المنظمات الدولية
- مصادر ووسائل تمويل المنظمات الدولية في سورية
- العلاقة بين المؤسسات الدولية ومجتمع الممولين
- مشاكل التمويل في المنظمات الدولية

تعتبر مشكلة تأمين التمويل اللازم والضروري لاستمرارية الأنشطة في المنظمات غير الربحية، أحد أهم المصاعب التي تواجه الكادر الذي يدير هذه الأنشطة. من هنا يأتي سعي هذه المنظمات المستمر إلى تنمية مواردها المالية بشكل دؤوب يكفل لها تحقيق الوفر اللازم لتكامل الأنشطة واستمراريتها، وذلك نظراً لمحدودية هذه الموارد والمتطلبات الكبيرة التي تفرضها الجهات المانحة على مجالس إدارات هذه المنظمات.

ومن هنا فان استمرار وجود وعمل المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الإدارة المالية ومقدرتها على تدبير التمويل اللازم لاستمرار وتطوير عمل المؤسسة، ومن هنا يمكن القول إن فشل الإدارة المالية سيؤدي حتما إلى انهيار وفشل المؤسسة بغض النظر عن الكفاءة الفنية والإدارية للمؤسسة.

3.1 أهمية التمويل:

للتمويل أهمية كبيرة في المنظمات الدولية وذلك للأسباب التالية:

1- المال هو العنصر الأساسي لاستمرار عمل المنظمات، فبدون المال لا تستطيع المؤسسة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين من تلك الخدمات.

2- يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من أهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوى خدماتها، وتطوير الخدمات القائمة وفقا لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وتحسين نوعية الخدمات.

3- تستخدم الأموال في إغراض وأمور متعددة منها إقامة المنشات وتجهيزها ودفع الأجور للعاملين وشراء الخامات اللازمة لتوفير الخدمات وتحقيق أهداف المؤسسة.

وتبرز أهمية تمويل المؤسسات الدولية العاملة في سورية لأن ذلك من شانه أن يزيد من قدرة تلك المؤسسات في المساهمة في عمليات الإغاثة والتنمية للمجتمع السوري الذي تضرر بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث أظهر تقرير لمنظمة الغذاء العالمي التابعة للأمم المتحدة أن هناك واحد من كل ثلاث سوريين يعيش تحت خط الفقر و انخفض إنتاج الغذاء

في سوريا بنسبة 40 في المائة مقارنة بمستوياته قبل الأزمة [23] إزاء تلك المعطيات وما تشير إليه من معاناة ومصاعب لكافة شرائح المجتمع السوري تبرز أهمية ودور المؤسسات الدولية في تخفيف الأعباء عن الفئات الأكثر تضررا لذلك فان تمويل المنظمات الدولية ضروري لتمكين تلك المؤسسات من القيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه المجتمع السوري.

3.2 مفهوم التمويل في المنظمات الدولية:

يقصد بتمويل المؤسسات الدولية هو " تزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق إغراضها التي قامت من اجلها أو ما تحصل عليه من مال خاص لتحقيق أهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية.

وحيث أن القطاع غير الربحي لا يمارس أنشطة استثمارية ربحية كما انه لا يملك وسائل تمكنه من تحصيل الإيرادات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع فان مهمة التمويل في المنظمات الدولية قد تبدو أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة، حيث إن الجزء الأكبر من مصادر تمويل المؤسسات غير الربحية يتمثل في التبرعات والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المانحة والمتبرعين الآخرين، وهذا بدوره يؤثر على عمل وأداء تلك المؤسسات ويؤدي إلى درجة من عدم الاستقرار نظرا لان مستوى النشاط مرتبط بمستوى التمويل الذي بدورة يختلف باختلاف الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية

ويخضع لاعتبارات كثيرة أهمها ما يلي:

1- حجم الموازنات المرصودة من قبل المؤسسات المانحة للمؤسسات الدولية.

2- مستوى الثقة والمصداقية التي تتمتع بها المؤسسات الدولية المحلية لدى المانحين.

3- توافق برامج ومشاريع المؤسسات المحلية مع أهداف وفلسفات وأجندة المؤسسات المانحة.

[23] http://ar.wfp.org/stories/10-facts-about-hunger-in-syria-ar

3.3 مصادر ووسائل تمويل المنظمات الدولية في سورية:

يتميز قطاع المؤسسات الدولية غير الربحية بخصائص ومميزات تختلف عن خصائص ومواصفات القطاعين الخاص والعام، واختلاف الخصائص يؤدي إلى اختلاف مصادر التمويل عن القطاعين الآخرين . ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الدولية العاملة في سورية في الأتي:

3.4.1 المنح والتبرعات النقدية والعينية:

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل المؤسسات الدولية، نظرا لكبر حجم نفقات هذه المؤسسات على خدماتها وبرامجها، بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الأخرى، خاصة وان الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع السوري تقلل بدرجة كبيرة من إمكانية اعتماد المؤسسات الدولية على مساهمة المستفيدين من خدماتها.

وتعتبر المنح والتبرعات من أهم وأكبر مصادر التبرعات للمنظمات غير الحكومية في العالم، ولهذا أصبحت عملية جمع التبرعات تأخذ إشكالا متعددة وأصبح لها فنون وأصول وقواعد ونظريات متعددة.

ولا تقتصر عملية جمع التبرعات كأهم مصدر من مصادر تمويل المنظمات الغير ربيحة على الأراضي السورية، حيث أن التبرعات تشكل مصدرا تمويليا للمنظمات غير الحكومية في شتى أنحاء العالم " وتدل الإحصائيات إلى أن مجموع تبرعات العمل الخيري لعام 2016 م في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 390 بليون دولار، ويبلغ دخل منظمة الصليب الأحمر سنويا بليون و455 مليون دولار.

وأشارت الإحصائيات إلى أن حركة التبرعات اليومية في العالم تصنف كما يلي:

31 مليون دولار حجم تبرعات المؤسسات الخيرية في العالم يوميا.

20 مليون دولار حجم تبرعات الشركات التجارية في العالم يوميا.

386 مليون دولار حجم تبرعات الحكومات المختلفة في العالم يوميا.

200 مليون دولار حجم تبرعات الأفراد لمؤسسات دينية في العالم يوميا.

200 مليون دولار حجم تبرعات الأفراد لمؤسسات غير دينية في العالم يوميا.

وبذلك فان مجموع التبرعات اليومية 856 مليون دولار" [24]

أساليب جمع التبرعات: سبق الحديث عن أهمية التبرعات في تمويل المؤسسات الدولية، حيث تشكل التبرعات النسبة العظمى من مصادر تمويل هذه المؤسسات، وللحصول على التبرعات لا بد من إتباع الأساليب والوسائل المناسبة التي تقنع وترغب المانحين في تقديم التبرعات المطلوبة، ومن أهم تلك الوسائل:

أ- إعداد المشاريع والبرامج بشكل علمي وسليم وبما يتناسب مع أهداف المؤسسة ورسالتها

ت-الاتصال بالمؤسسات المانحة العاملة ضمن مجال مشاريع وبرامج المؤسسة. وإرفاق منشورات وتقارير عن المؤسسة ومجال عملها وأهدافها والمشاريع التي نفذتها، وعدد الفئات المستفيدة من خدماتها، وذلك لإقناع المؤسسات المانحة بجديتها وكفاءتها ومصداقيتها.

ث-استغلال المناسبات الوطنية والدينية لإبراز أنشطة وفعاليات المؤسسة بشكل يظهر دورها الايجابي في خدمة المجتمع، وبالتالي استغلال ذلك في حملات جمع التبرعات.

ج- استخدام المنظمة وسائل توثيق لأنشطتها وبرامجها المنفذة لتدعيم ثقة الممولين بمصداقيتها، ولكسب ثقة ممولين آخرين تسعي المؤسسة لبناء علاقات معهم لدعم برامج أخرى.

ح- استغلال المواسم والظروف التي تزيد فيها تبرعات المانحين، كنهاية العام أو خلال شهر رمضان حيث يتم إخراج الصدقات والزكاة.

3.4.2 الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية والضريبة:

[24] https://www.charitynavigator.org/index.cfm/bay/content.view/cpid/42

معظم الحكومات في العالم ولا سيما في السنوات الأخيرة بدأت تراعي في أنظمتها دعم وتشجيع المؤسسات غير الربحية، لذلك من المهم جدا للمؤسسات الأهلية أن تنظر للحكومات كأكثر العملاء أهمية، إذ أنها ليس فقط مصدر تشريع أو رقابة وإنما هي أيضا جهة هامة للتمويل السخي حيث تصل التبرعات الحكومية اليومية في مختلف أنحاء العالم 386 مليون دولار.

ومن اجل دعمها ومساعدتها على تحقيق برامجها وأهدافها فقد نص القانون السوري على:

1- تعفى المواد والحالات التالية من شرط التأمين الإلزامي الوارد في القرار رقم (312) تاريخ 2006/8/16.

أ- المواد والبضائع التي تستورد من قبل الهيئات السياسية والقنصلية والدولية أو من قبل المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية أو هيئة الأمم المتحدة.

ب-الإعانات والهبات والتبرعات الواردة إلى جهات رسمية في القطر أو إلى أي من منشآت القطاع العام.[25]

2- تعفى الجمعيات الخيرية السورية واتحاداتها في جميع معاملاتها من:

- رسوم الطوابع.
- الرسوم والضرائب المالية والعقارية والبلدية على اختلاف انواعها.
- الرسوم القضائية ورسم النسخ[26]

3.4.3 المتطوعون:

تعتبر مشاركة المتطوعين في المؤسسات الدولية من مصادر التمويل الهامة لتلك المنظمات وذلك لان الرواتب والأجور تستنزف جزءا كبيرا من نفقات ومصاريف المؤسسات الدولية،

[25] القرار رقم / 157 /100 م ،هيئة الإشراف على التأمين

[26] القانون رقم 22-1974/4/30

حيث أن المشاريع والبرامج التي تنفذها المؤسسات الدولية غالبا ما تحتاج إلى مؤهلات عالية وتخصصات مختلفة تحتاج إلى ميزانيات كبيرة، وتوفر ظاهرة المتطوعين للعمل الأهلي مصدرا رخيصا (شبه مجاني) للموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج ومشاريع المؤسسات الدولية.

ونظرا لأهمية التطوع في تفعيل وتنشيط وتقدم العمل الأهلي فقد أكد المشاركون في البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في ورشة عمل تحت عنوان "إشكاليات تمويل منظمات المجتمع المدني" على أهمية إعادة الهيكلة لمؤسسات المجتمع المدني لتصبح قادرة على مواجهة التحديات المختلفة، وتفعيل التطوع كأداة مهمة لضمان الاستخدام الأمثل للأموال ووضع خطة استراتيجية لجذب التمويل المحلي وتشجيع المواطن العادي على الانخراط في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني[27]

3.5 العلاقة بين المؤسسات الدولية ومجتمع الممولين:

يعتمد قدرة المؤسسات الدولية على تجنيد التمويل اللازم لتنفيذ برامجها ومشاريعها الاغاثية والتنموية على فهمها لطبيعة وخصائص مجتمع الممولين وإمكانية التعامل معه نظراً لان عملية التعامل مع مجتمع الممولين تتشابه مع السياسة التسويقية للمؤسسات التجارية، حيث يستلزم ذلك من المؤسسات الدولية إقامة علاقات دبلوماسية مع الممولين وإقناعهم بأهمية وضرورة البرامج والمشاريع التي تعمل على تنفيذها، ودورها الايجابي على تنمية المجتمع السوري، كما أنها بحاجة إلى كسب ثقة الممولين بقدرتها وكفاءتها على إدارة المرافق الخيرية ونزاهة عملها وبعدها عن المصالح الخاصة وتمتعها بالمصداقية والشفافية .

كما أن اختلاف مصادر التمويل يوجب على المؤسسات الدولية اخذ ذلك الاختلاف بالحسبان ومراعاة اختلاف فلسفات وتوجهات وأهداف مصادر التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم

[27] مشكلات تمويل المجتمع المدني ،http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b.

الانحراف عن أهدافها المحددة وعدم الإنجرار وراء تمويل قد ينحرف بها عن تحقيق تلك الأهداف.

ولا تقتصر العلاقة على الدعم المالي، بل تشمل إشكالا أخرى من الدعم الفني وتطوير القدرات، من خلال الخبراء الأجانب، وتوفير منح دراسية، وتدريب على مهارات فنية وإدارية مختلفة، مرتبطة بنشاطات هذه المنظمات. وتسهل بعض الجهات المانحة فرص مشاركة مسئولين وعاملين في المنظمات المحلية في المنتديات الإقليمية والدولية، وفي ورش ومؤتمرات وفي عضوية شبكات ومنظمات إقليمية ودولية.

3.6 مشاكل التمويل في المنظمات الدولية:

تعاني الكثير من المنظمات الدولية العاملة في سورية من صعوبات في ممارستها للنشاط التمويلي شانها في ذلك شان الكثير من المنظمات الدولية في الدول الأخرى، وتلك الصعوبات تؤثر على قدرة تلك المنظمات على الاستمرار في عملها، إذ أن العديد من المنظمات الدولية لم تستطع معالجة تلك الصعوبات وبالتالي وجدت نفسها غير قادرة على الاستمرار في العمل، ومما يزيد من مشاكل التمويل ضعف الأساليب والوسائل اللازمة لتنمية الموارد المالية، حيث انعكس ذلك على صعوبة التنوع في مصادر التمويل، مما حدا بهذه الجهات الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل التي لها سلبيات من حيث عدم ثباتها، مما وهناك العديد من الصعوبات التمويلية للجمعيات أهمها:[28]

1- صعوبة التنوع في مصادر التمويل.

2- عدم توفر كوادر متخصصة لتنمية الموارد المالية.

3- عدم كفاية مصادر التمويل لتغطية مصروفات المؤسسة.

4- عدم إجادة التعامل مع المانحين.

[28] د.المبيرك ، وفاء . النشاط التمويلي واهمية الموارد المالية ،مجلة قضايا وحوارات 2004/4/11 www.lahaonline.com

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

- مجتمع وعينة الدراسة
- أداة البحث الرئيسية
- صدق وثبات الاستبانة
- المعالجات الإحصائية

يتناول هذا الفصل أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

4.1 مجتمع الدراسة وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من العاملين في الدوائر المالية ومدراء المشاريع في المنظمات الدولية العاملة في سورية وقد تم إتباع طريقة الحصر الشامل نظراً لصغر حجم العينة، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة البالغة 70 استبيان، وتم استرداد 52 استبيان من الاستبانات الموزعة، وبعد تفحص الاستبيانات لم يستبعد أي منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 52 استبانه، أي بنسبة 74.28% من مجمل العينة حيث تم إجراء الدراسة التطبيقية عليها.

4.2 أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية في الدراسة الميدانية وذلك لما للاستبانة من أهمية في توفير الوقت والجهد على الباحث. وقد تم بناء وتطوير الاستبانة في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية والعملية السابقة التي تتناول موضوع البحث وذلك وفق الخطوات التالية:

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

5- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى **قسمين** كما يلي:

- **القسم الأول:** يتكون من
  - البيانات الديمغرافية
  - التغير في الوضع المالي لمجتمع الدراسة ويتكون من 4 فقرات
  - يناقش استدامة التمويل في المنظمة ويتكون 7 فقرات.
- **القسم الثاني:** يتناول إجابات أفراد عينة الدراسة على أثر الرقابة المالية في تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:
  - **المحور الأول:** يناقش أثر أنظمة الرقابة والضبط الداخلية بتوفر فرص التمويل لمنظمات الدولية العاملة في سورية، ويتكون من 10 فقرات.
  - **المحور الثاني:** يناقش رقابة المانحين على المنظمات الدولية العاملة في سورية، ويتكون من 5 فقرات.
  - **المحور الثالث:** يناقش الرقابة الحكومية على المنظمات الدولية العاملة في سورية، ويتكون من 6 فقرات.
  - **المحور الرابع:** يناقش مدى التزام المنظمات الدولية العاملة في سورية بالمعايير المحاسبية الدولية والتدقيق الخارجي، ويتكون 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب جدول رقم (1)

جدول رقم (1)

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4.3 صدق وثبات الاستبانة:

تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة كطريقة لقياس الثبات والاتساق الداخلي لمتغيرا الدراسة والاستبيان بشكل عام ويبين الجدول رقم (2) ان أقل قيمة لمعامل ألفا كرونباخ هي 0.615 وأعلى قيمة بلغت 0.940 ولجميع مفردات الاستبيان بلغت 0.914 وهي قيمة قريبة جدا من الواحد مما يدل أن معاملات الثبات مرتفعة ويمكن الاعتماد عليه للاجابة على تساؤلات البحث.

جدول رقم (2)

معامل الثبات (طريقة كرونباخ ألفا)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الوضع المالي للمنظمة	7	0.815
الثاني	محور الرقابة الداخلية	10	0.932
الثالث	محور رقابة المانحين	5	0.615
الرابع	محور الرقابة الحكومية	6	0.875
الخامس	محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	9	0.888
السادس	استدامة التمويل في المنظمة	7	0.940
جميع الفقرات		45	0.914

4.4 المعالجة الاحصائية

- القسم الأول

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية:

1. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (3) أن 36.54 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "إجازة جامعية"، و55.77 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير"، و5.77 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم" و1.92% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "معهد متوسط". وبناءً عليه فان ذلك يدل على أن الفئة المستهدفة في الدوائر المالية والتمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية من أصحاب المؤهلات العلمية المطلوبة، مما يفسح المجال لهم الإدلاء بآرائهم على الاستبانة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إجازة جامعية	19	36.54%
دبلوم	3	5.77%
ماجستير	29	55.77%
معهد متوسط	1	1.92%
المجموع	**52**	**100%**

الشكل رقم (1)

توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

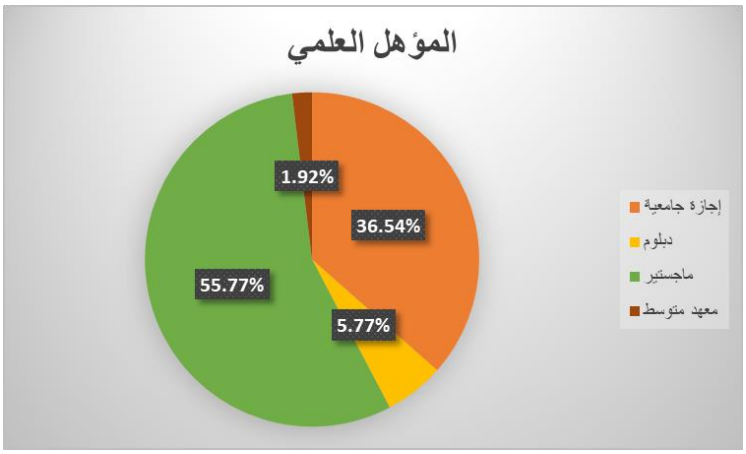

2. <u>التخصص:</u>

يبين جدول رقم (4) 9.62% من عينة الدراسة تخصصهم " محاسبة" و19.23% من عينة الدراسة تخصصهم " إدارة أعمال" و38.46 % من عينة الدراسة تخصصهم " مالية أو تأمين ومصارف " و32.69% من عينة الدراسة تخصصهم "أخرى" هذا يدل على أن أقسام المحاسبة في الدوائر المالية في المالية والتمويل والمشاريع في المنظمات الدولية العاملة في سورية لديها كادر متخصص في نفس المجال مما يكسبها الخبرة والقوة في العمل.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة أعمال	10	19.23%
مالية أو تأمين ومصارف	20	38.46%
محاسبة	5	9.62%
أخرى	17	32.69%

المجموع	52	100%

الشكل (2)

توزع عينة الدراسة حسب التخصص

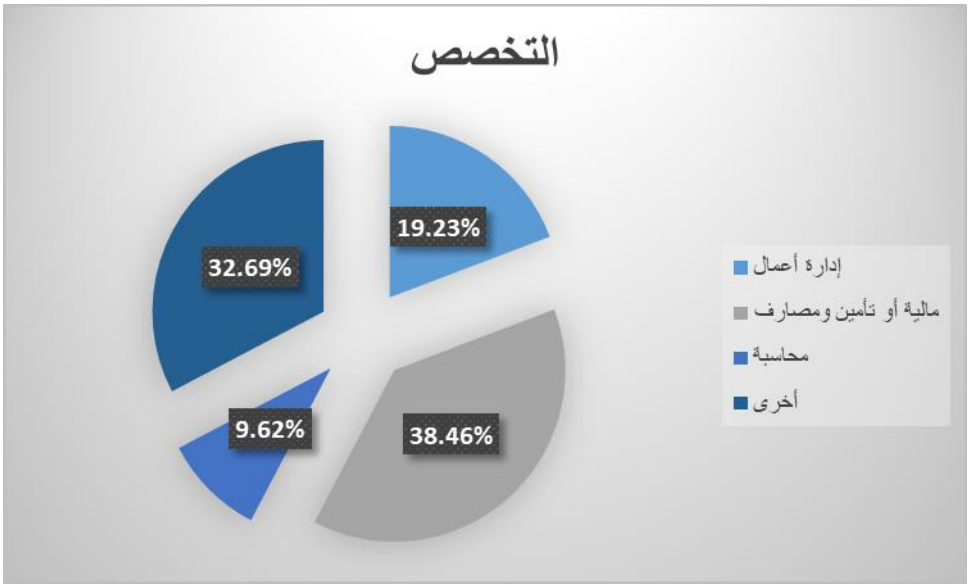

3. عدد سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (5) 42.31% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم "اقل من 5 سنوات"، و13.46 % من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم" من 5 –أقل من 10 سنوات"، و28.85 % من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم" من 10 –أقل من 15 سنوات"، 15.38 % من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم " 15 سنة فأكثر" ويلاحظ أن نسبة 57.69 % من عينة الدراسة بلغت خبراتهم أكثر من 5 سنوات وهذا دليل على أن الدوائر المالية والتمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية تمتلك الخبرة اللازمة للعمل.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	42.31%
من 5 –أقل من 10 سنوات	7	13.46%
من 10 – أقل من 15 سنة	15	28.85%
15 سنة فأكثر	8	15.38%
المجموع	**52**	**100%**

الشكل (3)

توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

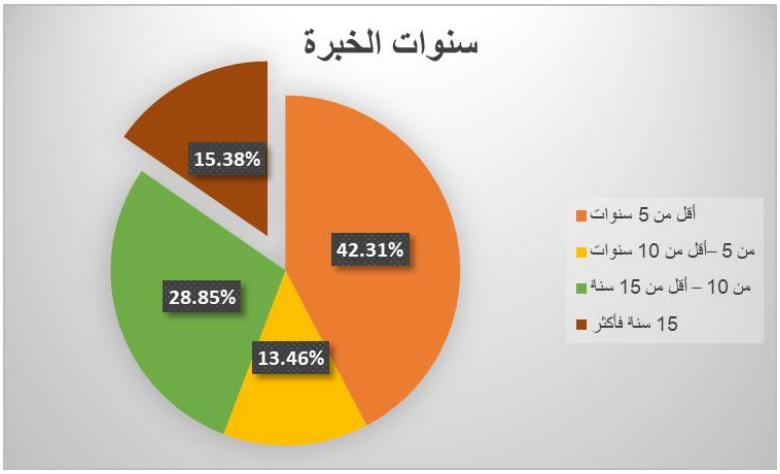

4. العمر:

يبين جدول رقم (6) 7.69% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " اقل من 25 عام" 48.08 % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " من 25 – أقل من 35 سنة"، و32.69 % من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم" من 35 – أقل من 45 سنة"، و11.54% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم " 45 سنة فأكثر" وهذا يدل على أن أفراد الفئة المستهدفة في الدوائر المالية والتمويل للمنظمات الدولية العاملة في سورية أصحاب خبرة في العمل في هذا المجال.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	4	7.69%
من 25 – أقل من 35 سنة	25	48.08%
من 35 – أقل من 45 سنة	17	32.69%
45 سنة فأكثر	6	11.54%
المجموع	**52**	**100%**

الشكل (4)

توزع عينة الدراسة حسب العمر

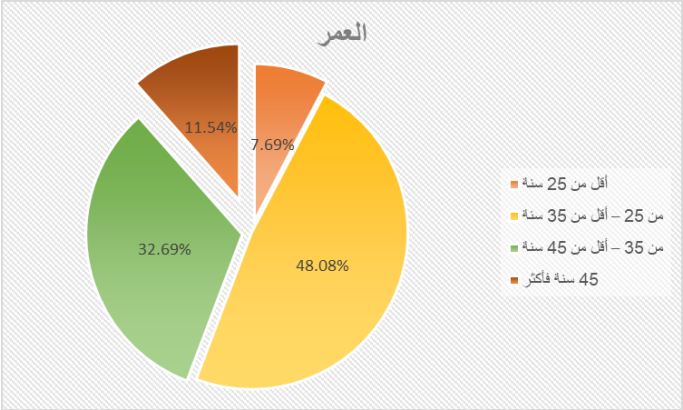

5. هل تفرض القوانين وجود تدقيق الحسابات النهائية لمنظمتك؟

يبين جدول رقم (7) 61.54% من عينة الدراسة صوتت " نعم" و23.08% من عينة الدراسة صوتت " كلا "، و15.38% من عينة الدراسة صوتت" إلى حدا ما" وهذا يدل على أن الدوائر المالية والتمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية تخضع الى حدا ما الى رقابة قانونية.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة هل تفرض القوانين وجود تدقيق الحسابات النهائية لمنظمتك

هل تفرض القوانين وجود تدقيق الحسابات النهائية لمنظمتك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	61.54%
كلا	12	23.08%
إلى حدا ما	8	15.38%
المجموع	**52**	**100%**

6.الوضع المالي للمنظمة:

يبين الجدول رقم (8) مايلي:

- في الفقرة رقم "1" بلغ المتوسط الحسابي **4.02** وبالتالي فإن اتجاه أفراد العينة في هذه الفقرة هو **موافق** مما يدل على " **ازدياد في قيمة المبالغ الممنوحة خلال 7سنوات** " حيث كانت 32.69% من عينة الدراسة قد زادت فيها المبالغ الممنوحة بشكل كبير جداً،46.15% من عينة الدراسة قد زادت فيها المبالغ الممنوحة بشكل كبير، 9.62% من عينة الدراسة قد لم يحدث فيها أي تغّير يذكر المبالغ الممنوحة، 1.92% من عينة الدراسة قد انخفضت فيها المبالغ الممنوحة بنسبة محدودة، 9.62% من عينة الدراسة قد انخفضت فيها المبالغ الممنوحة بنسبة كبيرة .

- في الفقرة رقم "2" بلغ المتوسط الحسابي **3.75** وبالتالي فإن اتجاه أفراد العينة في هذه الفقرة هو **موافق** مما يدل على " ازدياد **عدد المانحين خلال 7 سنوات**" حيث كانت 21.15% من عينة الدراسة قد زاد فيها عدد المانحين بشكل كبير جداً، 38.46% من عينة الدراسة قد زاد فيها عدد المانحين بشكل كبير، 26.92%من عينة الدراسة قد لم يحدث فيها أي تغّير يذكر

في عدد المانحين، 11.54%من عينة الدراسة قد انخفض فيها عدد المانحين بنسبة محدودة، 1.92%من عينة الدراسة قد انخفض فيهاعدد المانحين بنسبة كبير.

- في الفقرة رقم "3" بلغ المتوسط الحسابي 4.33 وبالتالي فإن اتجاه أفراد العينة في هذه الفقرة هو **موافق بشدة** مما يدل على " **ازدياد نفقات المنظمة خلال 7 سنوات**" حيث كانت 48.08%من عينة الدراسة قد زادت نفقاتها بشكل كبير جداً، 42.31%من عينة الدراسة قد زاد فيها زادت نفقاتها بشكل كبير، 5.77% من عينة الدراسة قد لم يحدث فيها أي تغّير يذكر في نفقاتها، 1.92% من عينة الدراسة قد انخفضت نفقاتها بنسبة محدودة، 1.92%من عينة الدراسة قد انخفضت نفقاتها بنسبة كبير.

- في الفقرة رقم "4" بلغ المتوسط الحسابي 3.12 وبالتالي فإن اتجاه أفراد العينة في هذه الفقرة هو **محايد** مما يدل على وجود تباين في عينة الدراسة حول " **الزيادة في الإيرادات متناسبة مع زيادة النفقات**" حيث كانت 13.46%من عينة الدراسة قد كانت الزيادة في إيراداتها متناسبة مع الزيادة في نفقاتها بشكل كبير جداً، 28.85%من عينة الدراسة قد كانت الزيادة في إيراداتها متناسبة مع الزيادة في نفقاتها بشكل كبير، 19.23% من عينة الدراسة قد لم يحدث فيها أي تغّير يذكر في نفقاتها وإيراداتها، 32.69% من عينة الدراسة كانت الزيادة في إيراداتهاغير متناسبة مع الزيادة في نفقاتها بنسبة محدودة، 1.92%من عينة الدراسة كانت الزيادة في إيراداتهاغير متناسبة مع الزيادة في نفقاته بنسبة كبير.

- بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات 3.77 وبأنحراف معياري 1.07 مما يدل على اختلافاً فيالتغير في الأوضاع المالية للمنظمات الدولية العاملة في سورية حيث أن هناك منظمات تتمتع بأوضاع مالية أفضل من غيرها، إضافة إلى اختلاف بين المنظمات في التغير في أوضاعها المالية خلال السنوات السبع الماضية.

جدول رقم (8)

الوضع المالي للمنظمة

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	ازداد قيمة المبالغ الممنوحة خلال 7سنوات	التكرار	17	24	5	1	5			
		النسبة	%32.69	%46.15	%9.62	%1.92	%9.62	4.02	0.96	موافق
2	ازداد عدد المانحين خلال 7 سنوات	التكرار	11	20	14	6	1			
		النسبة	%21.15	%38.46	%26.92	%11.54	%1.92	3.73	0.95	موافق
3	ازدادت نفقات المنظمة خلال 7 سنوات	التكرار	25	22	3	1	1			
		النسبة	%48.08	%42.31	%5.77	%1.92	%1.92	4.33	0.83	موافق بشدة
4	الزيادة في الإيرادات متناسبة مع زيادة النفقات	التكرار	7	15	10	17	3			
		النسبة	%13.46	%28.85	%19.23	%32.69	%5.77	3.12	1.18	محايد
جميع فقرات الوضع المالي								3.77	1.07	موافق

7. استدامة التمويل في المنظمات الدولية:

من خلال الجدول رقم (9) يتبين لنا مايلي:

- تمثل العبارة رقم واحد **(يوجد عمليات تقييم ومتابعة شاملة ومستمرة داخل المنظمة)** الترتيب الأول من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.48 وبوزن نسبي 89.62%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 40.38% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 55.77% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم إثنان **(يوجد استمرارية في الحصول على التمويل من الممولين ومن المشاريع الخاصة بالمنظمة)** الترتيب الثاني من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.38 وبوزن نسبي 87.69%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 38.46% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 51.92% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم اربعة **(تعمل المنظمات على الأخذ بعين الاعتبار وجود مشاريع مماثلة تقدم نفس الخدمة)** الترتيب الثالث من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط

الاتجاهات لهذه العبارة 4.38 وبوزن نسبي 87.69%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 38.46% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 51.92% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ثلاثة **(وجود خطة إدارة المخاطر في المشاريع المطبقة في المنظمة)** الترتيب الرابع من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.29 وبوزن نسبي 85.77%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 40.38% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 46.15% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم خمسة **(تعمل المنظمات على تدارك الأخطاء والتحديات التي واجهتها في المشاريع السابقة)** الترتيب الخامس من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.25 وبوزن نسبي 85.00%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 5.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما

المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 55.77% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 36.54% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ستة **(تعمل المنظمات على تطوير خطة العمل لتجنب كافة التحديات التي تواجه المشروع)** الترتيب السادس من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.25 وبوزن نسبي 85.00%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 44.23% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم سبعة **(اشراك المجتمع المحلي في تقدير احتياجاته خلال الفترة القادمة)** الترتيب السابع والأخير من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.23 وبوزن نسبي 84.62%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 11.59% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 40.38% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 44.23% من عينة الدراسة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الخامس 4.32 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو **موافق بشدة** ما يدل على أن **هناك استدامة للتمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية.**

جدول رقم (9)

استدامة التمويل في المنظمات الدولية

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الوزن النسبي للمتوسط	الترتيب
1	يوجد عمليات تقييم و متابعة شاملة ومستمرة داخل المنظمة	التكرار	29	21	1	0	1	4.48	0.95	موافق بشدة	89.62%	1
		النسبة	%55.77	%40.38	%1.92	%0.00	%1.92					
2	يوجد استمرارية في الحصول على التمويل من الممولين و من المشاريع الخاصة بالمنظمة	التكرار	27	20	4	0	1	4.38	0.99	موافق بشدة	87.69%	2
		النسبة	%51.92	%38.46	%7.69	%0.00	%1.92					
3	وجود خطة إدارة المخاطر في المشاريع المطبقة في المنظمة	التكرار	24	21	6	0	1	4.29	1.01	موافق بشدة	85.77%	4
		النسبة	%46.15	%40.38	%11.54	%0.00	%1.92					
4	تعمل المنظمات على الأخذ بعين الاعتبار وجود مشاريع مماثلة تقدم نفس الخدمة	التكرار	27	20	4	0	1	4.38	0.99	موافق بشدة	87.69%	3
		النسبة	%51.92	%38.46	%7.69	%0.00	%1.92					
5	تعمل المنظمات على تدارك الأخطاء و التحديات التي واجهتها في المشاريع السابقة	التكرار	29	19	3	0	1	4.25	0.94	موافق بشدة	85.00%	5
		النسبة	%55.77	%36.54	%5.77	%0.00	%1.92					
6	تعمل المنظمات على تطوير خطة العمل لتجنب كافة التحديات التي تواجه المشروع	التكرار	23	23	4	0	2	4.25	1.07	موافق بشدة	85.00%	6
		النسبة	%44.23	%44.23	%7.69	%0.00	%3.85					
7	اشراك المجتمع المحلي في تقدير احتياجاته خلال الفترة القادمة	التكرار	23	21	6	1	1	4.23	1.05	موافق بشدة	84.62%	7
		النسبة	%44.23	%40.38	%11.54	%1.92	%1.92					

جميع فقرات استدامة التمويل	4.32	0.99	موافق بشدة	86.48%	

- **القسم الثاني**

1- <u>المحور الأول أنظمة الرقابة والضبط الداخلية</u>:

من خلال الجدول رقم (10) يتبين لنا مايلي:

- تمثل العبارة رقم خمسة **(تعّزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتيه مؤيدة لها)** الترتيب الأول من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.42 وبوزن نسبي 88.30%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 1.92%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 34.62% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 59.62% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ثلاثة **(يتم مطابقة جميع الحسابات المصرفية مع كشوفات المصرف شهرياً)** الترتيب الثاني من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.13 وبوزن نسبي 82.64%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 5.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 40.38% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 44.23 % من عينة الدراسة. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن عدد

ليس باقليل من المنظمات الدولية يفتقر بدرجة متفاوتة من حيث مطابقة الحسابات المصرفية شهرياً والذي يعتبر أحد مقومات أنظمة الرقابة الداخلية.

- تمثل العبارة رقم إثنان **(يتم رفع تقارير دورية عن أداء البرامج والمشاريع لمجلس الإدارة)** الترتيب الثالث من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.13 وبوزن نسبي 82.64%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 5.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 3.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 48.08% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 40.38 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم سبعة **(تتم مقارنة النتائج المالية الفعلية مع المبالغ المدرجة في الموازنة)** الترتيب الرابع من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.11 وبوزن نسبي 82.26%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

- إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 11.54%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 46.15% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 38.46 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ثمانية **(يتم عمل الموازنة العامة للمنظمة من خلال موازنات البرامج والمشاريع)** الترتيب الخامس من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.04 وبوزن نسبي 80.75%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

حيث أن السطر المتعلق بالتكرارات والنسب المئوية يظهر أنه لا يوجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 5.77%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 57.69% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 34.62% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم عشرة **(يوجد خطة أو برنامج يحدد زمن وتكلفة الخدمات والمشاريع)** الترتيب السادس من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.94 وبوزن نسبي 78.87 %. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

حيث أن السطر المتعلق بالتكرارات والنسب المئوية يظهر أنه لا يوجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 7.69%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 51.92% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 28.85% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم أربعة **(يراعى الفصل بين وظيفة المسئول عن المعاملات المالية والمسئول عن تسجيل تلك المعاملات)** الترتيب السابع من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.83 وبوزن نسبي 77.74 %. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 23.08% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 38.46% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 32.69 % من عينة الدراسة. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن عدد

ليس باقليل من المنظمات الدولية يفتقر بدرجة متفاوتة من حيث فصل المهام الوظيفية التي هي أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية.

- تمثل العبارة رقم تسعة **(تستخدم القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الإدارة في التنفيذ)** الترتيب الثامن من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.72 وبوزن نسبي 74.34 %. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

حيث أن السطر المتعلق بالتكرارات والنسب المئوية يظهر أنه لا يوجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 21.15%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 48.08% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 19.23% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ستة **(يوجد لدى المنظمة ضوابط لإنفاق فائض الاعتمادات المدرجة في الموازنة)** الترتيب التاسع من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.70 وبوزن نسبي 73.96 %. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 9.62% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 28.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 30.77% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 28.85 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم واحد **(لدى المنظمة لجنة تدقيق داخلي)** الترتيب العاشر من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.70 وبوزن نسبي 73.96 %. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 13.46% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 48.08% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 23.08 % من عينة الدراسة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الأول 3.99 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو **موافق** ما يدل على **أهمية لأنظمة الرقابة والضبط الداخلية لدى أفراد العينة.**

جدول رقم (10)

أنظمة الرقابة والضبط الداخلية في المنظمة

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الوزن النسبي للمتوسط	الترتيب
1	لدى المنظمة لجنة تدقيق داخلي	التكرار	12	25	7	6	2	3.70	1.12	موافق	73.96%	10
		النسبة	%23.08	%48.08	%13.46	%11.54	%3.85					
2	يتم رفع تقارير دورية عن أداء البرامج والمشاريع لمجلس الإدارة	التكرار	21	25	2	3	1	4.13	1.00	موافق	82.64%	3
		النسبة	%40.38	%48.08	%3.85	%5.77	%1.92					
3	يتم مطابقة جميع الحسابات المصرفية مع كشوفات المصرف شهريا	التكرار	23	21	4	3	1	4.13	1.04	موافق	82.64%	2
		النسبة	%44.23	%40.38	%7.69	%5.77	%1.92					
4	يراعى الفصل بين وظيفة المسئول عن المعاملات المالية والمسئول عن تسجيل تلك المعاملات	التكرار	17	20	12	1	2	3.89	1.07	موافق	77.74%	6
		النسبة	%32.69	%38.46	%23.08	%1.92	%3.85					
		النسبة	%36.54	%44.23	%11.54	%5.77	%1.92					
5	تعزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتيه مؤيدة لها.	التكرار	31	18	1	1	1	4.42	0.93	موافق بشدة	88.30%	1
		النسبة	%59.62	%34.62	%1.92	%1.92	%1.92					
6	يوجد لدى المنظمة ضوابط لإنفاق فائض الاعتمادات المدرجة في الموازنة	التكرار	15	16	15	5	1	3.70	1.10	موافق	73.96%	9
		النسبة	%28.85	%30.77	%28.85	%9.62	%1.92					

7	تتم مقارنة النتائج المالية الفعلية مع المبالغ المدرجة في الموازنة	التكرار	20	24	6	1	1	4.11	0.95	موافق	82.26%	4
		النسبة	%38.46	%46.15	%11.54	%1.92	%1.92					
8	يتم عمل الموازنة العامة للمنظمة من خلال موازنات البرامج والمشاريع	التكرار	17	27	3	5	0	4.04	0.92	موافق	80.75%	5
		النسبة	%32.69	%51.92	%5.77	%9.62	%0.00					
9	تستخدم القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الإدارة في التنفيذ	التكرار	10	25	11	6	0	3.72	0.93	موافق	74.34%	8
		النسبة	%19.23	%48.08	%21.15	%11.54	%0.00					
10	يوجد خطة أو برنامج يحدد زمن و تكلفة الخدمات و المشاريع	التكرار	15	27	4	6	0	3.94	0.95	موافق	78.87%	6
		النسبة	%28.85	%51.92	%7.69	%11.54	%0.00					
جميع فقرات المحورالاول								3.99	1.00	موافق	79.80%	

2- المحور الثاني دور الجهات المانحة في عملية الرقابة:

من خلال الجدول رقم (11) يتبين لنا مايلي:

- تمثل العبارة رقم ثلاثة **(تقوم الجهة المانحة بمراجعة الموازنة المقترحة للمفاضلة بين المشاريع)** الترتيب الأول من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.90 وبوزن نسبي 78.08%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

- إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أنة لا يوجد منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 3.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 26.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 25.00 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم إثنان **(تقوم الجهة المانحة بمراجعة انظمة التوريد والأنظمة المالية لضمان وجود اجراءات عمليات الشراء والتوريد)** الترتيب الثاني من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.75 وبوزن نسبي 75.00%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

- إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أنة لا يوجد منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 32.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 36.54% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 23.08% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم واحد **(تقوم الجهة المانحة بمراجعة تقارير مدقق الحسابات للسنوات الثلاث السابقة قبل قرارها تمويل المنظمة)** الترتيب الثالث من حيث التوفربين عبارات

المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.69 وبوزن نسبي 73.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 5.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 30.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 17.31 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم خمسة **(تقوم الجهة المانحة بمراجعة التقارير المالية والوثائق قبل صرف الدفعات)** الترتيب الرابع من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.48 وبوزن نسبي 69.62%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 28.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 11.54 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم أربعة **(تقوم الجهة المانحة بالرقابة المباشرة على تنفيذ المشروع من خلال متبعة التنفيذ)** الترتيب الخامس من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.44 وبوزن نسبي 68.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر5.77% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 7.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 32.69% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه

الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 9.62 % من عينة الدراسة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الثاني 3.65 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو **موافق** ما يدل على **أهمية دور الجهات المانحة في عملية الرقابة لدى أفراد العينة.**

جدول رقم (11)

دور الجهات المانحة في عملية الرقابة

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الوزن النسبي للمتوسط	الترتيب
1	تقوم الجهة المانحة بمراجعة تقارير مدقق الحسابات للسنوات الثلاث السابقة قبل قرارها تمويل المنظمة	التكرار	9	23	16	3	1	3.69	1.02	موافق	73.85%	3
		النسبة	%17.31	%44.23	%30.77	%5.77	%1.92					
2	تقوم الجهة المانحة بمراجعة انظمة التوريد والأنظمة المالية لضمان وجود اجراءات عمليات الشراء والتوريد	التكرار	12	19	17	4	0	3.75	1.03	موافق	75.00%	2
		النسبة	%23.08	%36.54	%32.69	%7.69	%0.00					
3	تقوم الجهة المانحة بمراجعة الموازنة المقترحة للمفاضلة بين المشاريع	التكرار	13	23	14	2	0	3.90	0.98	موافق	78.08%	1
		النسبة	%25.00	%44.23	%26.92	%3.85	%0.00					
4	تقوم الجهة المانحة بالرقابة المباشرة على تنفيذ المشروع من خلال متبعة التنفيذ	التكرار	5	23	17	4	3	3.44	1.08	موافق	68.85%	5
		النسبة	%9.62	%44.23	%32.69	%7.69	%5.77					
5	تقوم الجهة المانحة بمراجعة التقارير المالية والوثائق قبل صرف الدفعات	التكرار	6	23	15	6	2	3.48	1.08	موافق	69.62%	4
		النسبة	%11.54	%44.23	%28.85	%11.54	%3.85					
جميع فقرات المحور الثاني								3.65	1.05	موافق	73.08%	

3- المحور الثالث دور الجهات الحكومية في عملية الرقابة:

من خلال الجدول رقم (12) يتبين لنا مايلي:

- تمثل العبارة رقم ثلاثة **(تكتفي الجهات الحكومية بالتقارير المالية المعدة من قبل محاسب المنظمة فقط)** الترتيب الأول من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.19 وبوزن نسبي 63.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **محايد**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أنة 7.69% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 11.54% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 64.15% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 23.08% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 11.54 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم إثنان **(تطلب الجهات الحكومية تزويدها بالتقارير المالية الدورية)** الترتيب الثاني من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 2.83 وبوزن نسبي 56.54%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **محايد**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أنة 11.54% منعينة الدراسة لا تتوفرلديهاهذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 26.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين30.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 28.58% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 1.92% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم واحد **(تقوم الجهات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية) بمراقبة الأنشطة المالية للمنظمة)**

الترتيب الثالث من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 2.69 وبوزن نسبي 53.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **محايد**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر9.62% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 38.46% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 28.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 19.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 3.58 % من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم أربعة **(تطلب الجهات الحكومية تقارير مالية مدققة أصولاً من مدقق حسابات خارجي)** الترتيب الرابع من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 2.60 وبوزن نسبي 51.92%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **غير موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر13.46% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 25.00% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 50.00% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 11.54% بينما لا توجد ولا منظمة من عينة الدراسة توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جداً.

- تمثل العبارة رقم ستة **(للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة تقارير النشاط للمنظمة)** الترتيب الخامس من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 2.54 وبوزن نسبي 50.77%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **غير موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر21.15% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 23.08% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 36.5% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه

الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 19.23% بينما لا توجد ولا منظمة من عينة الدراسة توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جداً.

- تمثل العبارة رقم خمسة **(للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة التقارير المالية للمنظمة)** الترتيب السادس والاخير من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 2.44 وبوزن نسبي 48.58%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **غير موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر21.15% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 25.00% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 42.31% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 11.54% بينما لا توجد ولا منظمة من عينة الدراسة توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جداً.

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الثالث 2.71 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو **محايد** ما يدل على وجود تباين في أراء عينة الدراسة حول **دور الجهات الحكومية في عملية الرقابة.** ويلاحظ من البيانات السابقة أن الكثير من المنظمات الدولية لا تخضع بشكل مستمر الى الرقابة من الجهات الحكومية.

جدول رقم (12)

دور الجهات الحكومية في عملية الرقابة

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الوزن النسبي للمتوسط	الترتيب
1	تقوم الجهات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية) بمراقبة الأنشطة المالية للمنظمة	التكرار	2	10	20	15	5	2.69	1.08	محايد	53.85%	3
		النسبة	%3.85	%19.23	%38.46	%28.85	%9.62					
2	تطلب الجهات الحكومية تزويدها بالتقارير المالية الدورية	التكرار	1	15	16	14	6	2.83	1.10	محايد	56.54%	2
		النسبة	%1.92	%28.85	%30.77	%26.92	%11.54					
3	تكتفي الجهات الحكومية بالتقارير المالية المعدة من قبل محاسب المنظمة فقط	التكرار	6	12	24	6	4	3.19	1.13	محايد	63.85%	1
		النسبة	%11.54	%23.08	%46.15	%11.54	%7.69					
4	تطلب الجهات الحكومية تقارير مالية مدققة أصولاً من مدقق حسابات خارجي	التكرار	0	6	26	13	7	2.60	0.93	غير موافق	51.92%	4
		النسبة	%0.00	%11.54	%50.00	%25.00	%13.46					
5	للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة التقارير المالية للمنظمة	التكرار	0	6	22	13	11	2.44	1.01	غير موافق	48.85%	6
		النسبة	%0.00	%11.54	%42.31	%25.00	%21.15					
6	للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة تقارير النشاط للمنظمة	التكرار	0	10	19	12	11	2.54	1.09	غير موافق	50.77%	5
		النسبة	%0.00	%19.23	%36.54	%23.08	%21.15					
جميع فقرات المحور الثالث								2.71	1.08	محايد	54.29%	

4- المحور الرابع مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي:

من خلال الجدول رقم (13) يتبين لنا مايلي:

- تمثل العبارة رقم واحد **(يتم اعداد قوائم مالية للمنظمة سنويا)** الترتيب الأول من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 4.44 وبوزن نسبي 88.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق بشدة**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن لا توجد أي منظمة من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 1.92%لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 1.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 46.15% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 50.00% من عينة الدراسة. وبالتالي هذا يدل على أن إعداد الموازنة بصورة سنوية يعود إلى إدراك ووعي من قبل القائمين على إدارة المنظمة بأهمية الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة ووسيلة من وسائل الحصول على التمويل من المؤسسات المانحة التي تتعامل مع برامج ومشاريع متكاملة من الجوانب الإدارية والمالية.

- تمثل العبارة رقم إثنان **(تتم اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للقطاع العام "IPSAS")** الترتيب الثاني من حيث التوفربين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.96 وبوزن نسبي 79.23%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا يوجد أي منظمة من عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 30.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 34.46% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 32.69% من عينة الدراسة. مما

يدل على أن تبني المنظمات الدولية في سورية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام سيؤدي الى توفر بيانات مالية متسقة وقابلة للمقارنة لمنظمات الدولية على نطاق العالم.

- تمثل العبارة رقم خمسة **(تتضمن تقارير الأجهزة الرقابية تقييم الأنظمة المالية والإدارية للمنظمة)** الترتيب الثالث من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.94 وبوزن نسبي 78.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد منظمة من عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 28.85% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 40.83% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 28.85% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم أربعة **(يرفع مدقق الحسابات الخارجي تقريره إلى مجلس إدارة المنظمة)** الترتيب الرابع من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.90 وبوزن نسبي 78.08%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 5.77% عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 23.08% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 38.46% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 30.77% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ستة **(تتضمن تقارير المراجعة مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري)** الترتيب الخامس من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.78 وبوزن نسبي 77.31%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق.**

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن لا توجد منظمة من عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 30.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 23.08% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ثلاثة **(يتم مراجعة حسابات المنظمة بشكل دوري من مدقق حسابات خارجي مستقل)** الترتيب السادس من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.85 وبوزن نسبي 76.92%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 7.69% عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 21.15% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 34.62% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 32.69% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم ثمانية **(تقوم الإدارة التنفيذية بالرد على تحفظات وملاحظات المدقق ومعالجتها إن أمكن)** الترتيب السابع من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.71 وبوزن نسبي 74.23%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 3.85% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 3.85% عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 26.92% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 48.08% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 17.31% من عينة الدراسة.

- تمثل العبارة رقم سبعة **(يمكن للمانحين والمتيرعين وغيرهم من الاطراف المهتمة الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي)** الترتيب الثامن والأخير من حيث التوفر بين عبارات المجال حيث بلغ متوسط الاتجاهات لهذه العبارة 3.69 وبوزن نسبي 73.85%. وبذلك فان الاتجاه العام لهذه العبارة هو **موافق**.

إلا أن التكرارات والنسب المئوية يظهر أن 1.92% من عينة الدراسة لا تتوفر لديها هذه الفقرة بشكل كبير، كما أن 5.77% عينة الدراسة لاتتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة محدودة، في حين 30.77% لا تتوفر لديهم هذه الخاصية بدرجة متوسطة، أما المنظمات التي توفرت لديها هذه الفقرة بدرجة عالية فبلغت نسبتها 44.23% بينما بلغت نسبة المنظمات التي توفرت فيها هذه الفقرة بدرجة عالية جدا 17.31% من عينة الدراسة.

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الرابع 3.92 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة في هذا المحور هو **موافق** ما يدل على **أهمية مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي لدى أفراد العينة**.

جدول رقم (13)

مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الوزن النسبي للمتوسط	الترتيب
1	يتم اعداد قوائم مالية للمنظمة سنويا	التكرار	26	24	1	1	0	4.44	0.88	موافق بشدة	88.85%	1
		النسبة	%50.00	%46.15	%1.92	%1.92	%0.00					
2	تتم اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للقطاع العام "IPSAS"	التكرار	17	18	16	0	1	3.96	1.05	موافق	79.23%	2
		النسبة	%32.69	%34.62	%30.77	%0.00	%1.92					
3	يتم مراجعة حسابات المنظمة بشكل دوري من مدقق حسابات خارجي مستقل	التكرار	17	18	11	4	2	3.85	1.20	موافق	76.92%	6
		النسبة	%32.69	%34.62	%21.15	%7.69	%3.85					
4	يرفع مدقق الحسابات الخارجي تقريره إلى مجلس إدارة المنظمة	التكرار	16	20	12	3	1	3.90	1.10	موافق	78.08%	4
		النسبة	%30.77	%38.46	%23.08	%5.77	%1.92					
5	تتضمن تقارير الأجهزة الرقابية تقييم الأنظمة المالية والإدارية للمنظمة.	التكرار	15	21	15	0	1	3.94	1.02	موافق	78.85%	3
		النسبة	%28.85	%40.38	%28.85	%0.00	%1.92					
6	تتضمن تقارير المراجعة مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري	التكرار	12	23	16	0	1	3.87	0.99	موافق	77.31%	5
		النسبة	%23.08	%44.23	%30.77	%0.00	%1.92					

7	يمكن للمانحين والمتيرعين وغيرهم من الاطراف المهتمة الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي	التكرار	9	23	16	3	1	3.69	1.02	موافق	73.85%	8
		النسبة	%17.31	%44.23	%30.77	%5.77	%1.92					
8	تقوم الإدارة التنفيذية بالرد على تحفظات و ملاحظات المدقق و معالجتها إن أمكن	التكرار	9	25	14	2	2	3.71	1.06	موافق	74.23%	7
		النسبة	%17.31	%48.08	%26.92	%3.85	%3.85					
جميع فقرات المحور الرابع								3.92	1.06	موافق	78.41%	

الفرضية الرئيسية الأولى:

1- الفرضية الفرعية الأولى

يوجد أثر ذا دلالة معنوية لأنظمة ضبط الرقابة الداخلية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (لأنظمة ضبط الرقابة الداخلية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية) كما يلي:

جدول (14) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (لأنظمة ضبط الرقابة الداخلية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	426.092	0.893	0.895	.946[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور الرقابة الداخلية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.946 ، وأن معامل التفسير هو 0.895، أي أن أنظمة ضبط الرقابة الداخلية تفسر 89.5 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=426.0 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (15) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (لأنظمة ضبط الرقابة الداخلية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model	
0.000	5.811		0.166	0.967	(Constant)	1
0.000	20.642	0.946	0.040	0.833	محور الرقابة الداخلية	

a. Dependent Variable: استدامة التمويل في المنظمات الدولية

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور الرقابة الداخلية دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية لأنظمة ضبط الرقابة الداخلية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

2- الفرضية الفرعية الثانية

يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (رقابة المانحين) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية) كما يلي:

جدول (16) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (رقابة المانحين) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	226.420	0.815	0.819	.905[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور رقابة المانحين

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.905 ، وأن معامل التفسير هو 0.819، أي أن رقابة المانحين تفسر 81.9 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=226.4 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (17) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (رقابة المانحين) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model

1	(Constant)	1.404	0.199		7.038	0.000
	محور رقابة المانحين	0.799	0.053	0.905	15.047	0.000

a. Dependent Variable: استدامة التمويل في المنظمات الدولية

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور رقابة المانحين دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

1- الفرضية الفرعية الثالثة

يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (الرقابة الحكومية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية) كما يلي:

جدول (18) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (الرقابة الحكومية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
1	.847[a]	0.717	0.711	126.517	.000[b]

a. Predictors: (Constant), محور الرقابة الحكومية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.847 ، وأن معامل التفسير هو 0.717، أي أن الرقابة الحكومية تفسر 71.7 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=126.5 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (19) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (الرقابة الحكومية) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Coefficients[a]

Model	B	Unstandardized Coefficients Std.	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.

			Error			
0.000	14.929		0.170	2.531	(Constant)	1
0.000	11.248	0.847	0.059	0.667	محور الرقابة الحكومية	

a. Dependent Variable: استدامة التمويل في المنظمات الدولية

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور الرقابة الحكومية دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

1- الفرضية الفرعية الرابعة

يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية) كما يلي:

جدول (20) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	282.251	0.847	0.850	.922[a]	1

a. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.922 ، وأن معامل التفسير هو 0.85، أي أن الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي تفسر 85.0 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=282.2 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (21) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model	
0.000	5.243		0.200	1.046	(Constant)	1
0.000	16.800	0.922	0.050	0.836	محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	

a. Dependent Variable: استدامة التمويل في المنظمات الدولية

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذا دلالة معنوية لكلاً من (الرقابة الداخلية، رقابة المانحين، الرقابة الحكومية، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) معاً على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة معاً بطريقة ENTER (محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي) و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية) كما يلي:

جدول (22) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة معاً و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	124.821	0.907	0.914	.956[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي، محور الرقابة الحكومية، محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.956 ، وأن معامل التفسير هو 0.914، أي أن محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي تفسر 91.4 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في

المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=124.8 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (23) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغيرات المستقلة و (استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model	
0.202	1.294		0.254	0.328	(Constant)	1
0.000	4.452	0.793	0.157	0.698	محور الرقابة الداخلية	
0.099	1.683	0.459	0.241	0.405	محور رقابة المانحين	
0.004	-3.008	-0.585	0.153	-0.460	محور الرقابة الحكومية	
0.185	1.346	0.264	0.178	0.240	محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	

a. Dependent Variable: استدامة التمويل في المنظمات الدولية

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور الرقابة الداخلية، محور الرقابة الحكومية، دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ودخلت في النموذج بينما المحاور الأخرى خرجت من النموذج لأنها ضعيفة التأثير بوجود المتغيرات المستقلة (الرقابة الداخلية، محور الرقابة الحكومية) ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية لكلاً من الرقابة الداخلية، محور الرقابة الحكومية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية)

الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الفرعية الأولى

- **يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على تنمية التمويل في المنظمة في المنظمات الدولية**

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (الرقابة الداخلية) و (تنمية التمويل في المنظمة) كما يلي:

جدول (24) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (لرقابة الداخلية) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	1043.209	0.953	0.954	.977[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور الرقابة الداخلية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.977 ، وأن معامل التفسير هو 0.954، أي أن الرقابة الداخلية تفسر 95.4 % من التغيرات الحاصلة في تنمية التمويل في المنظمة كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=1043.2 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (25) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model	
0.059	-1.929		0.127	-0.244	(Constant)	1
0.000	32.299	0.977	0.031	0.991	محور الرقابة الداخلية	

a. Dependent Variable: تنمية التمويل في المنظمة

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل الرقابة الداخلية دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على تنمية التمويل في المنظمة)

الفرضية الفرعية الثانية

- **يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمة**

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (رقابة المانحين) و (تنمية التمويل في المنظمة) كما يلي:

جدول (26) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (رقابة المانحين) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	568.292	0.918	0.919	.959[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور رقابة المانحين

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.959 ، وأن معامل التفسير هو 0.919، أي أن رقابة المانحين تفسر 91.9 % من التغيرات الحاصلة في تنمية التمويل في المنظمة كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=568.2 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (27) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (رقابة المانحين) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model	
0.232	1.211		0.154	0.186	(Constant)	1
0.000	23.839	0.959	0.041	0.975	محور رقابة المانحين	

a. Dependent Variable: تنمية التمويل في المنظمة

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل رقابة المانحين دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمة)

الفرضية الفرعية الثالثة

- **يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على تنمية التمويل في المنظمة**

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (الرقابة الحكومية) و (تنمية التمويل في المنظمة) كما يلي:

جدول (28) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (الرقابة الحكومية) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	327.521	0.865	0.868	.931[a]	1

a. Predictors: (Constant), محور الرقابة الحكومية

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.931 ، وأن معامل التفسير هو 0.868، أي أن الرقابة الحكومية تفسر 86.8 % من التغيرات الحاصلة في تنمية التمويل في المنظمة كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=327.5 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (29) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (الرقابة الحكومية) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model	
0.000	11.060		0.134	1.477	(Constant)	1
0.000	18.098	0.931	0.047	0.845	محور الرقابة الحكومية	

a. Dependent Variable: تنمية التمويل في المنظمة

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل رقابة المانحين دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل (يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمة)

الفرضية الفرعية الرابعة

- **يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على تنمية التمويل في المنظمة**

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي لقياس أثر المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة) كما يلي:

جدول (30) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	344.265	0.871	0.873	.934[a]	1

a. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.934 ، وأن معامل التفسير هو 0.873، أي أن الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي تفسر 86.8 % من التغيرات الحاصلة في تنمية التمويل في المنظمة كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=344.2 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (31) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغير المستقل (الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model	
0.711	-0.373		0.211	-0.079	(Constant)	1
0.000	18.554	0.934	0.053	0.977	محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	

a. Dependent Variable: تنمية التمويل في المنظمة

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل رقابة المانحين دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ونقبل الفرض البديل **(يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي على تنمية التمويل في المنظمة)**

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذا دلالة معنوية (الرقابة الداخلية، رقابة المانحين، الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة))

تم اجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة معاً بطريقة ENTER (محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة) كما يلي:

جدول (32) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة معاً و (تنمية التمويل في المنظمة)

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000[b]	357.156	0.965	0.968	.984[a]	1

a. Predictors: (Constant), التدقيق الخارجي، محور الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و المانحين محور الرقابة الداخلية، محور رقابة

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.984 ، وأن معامل التفسير هو 0.968، أي أن محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الرقابة الحكومية، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي معاً تفسر 96.8 % من التغيرات الحاصلة في استدامة التمويل في المنظمات الدولية كما يوضح الجدول السابق الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=124.8 ومعنوية الدلالة الحسابية(sig= 0.000) وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية.

جدول (33) المؤشرات الاحصائية لمعادلة أثر المتغيرات المستقلة و (تنمية التمويل في المنظمة)

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B	Model	
0.933	0.084		0.178	0.015	(Constant)	1
0.000	8.418	0.912	0.110	0.926	محور الرقابة الداخلية	
0.022	2.374	0.394	0.169	0.401	محور رقابة المانحين	
0.472	0.726	0.086	0.107	0.078	محور الرقابة الحكومية	
0.001	-3.403	-0.407	0.125	-0.425	محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي	

a. Dependent Variable: تنمية التمويل في المنظمة

يشير الجدول إلى أن قيمة تأثير المستقل محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي دالة احصائياً حسب قيمة t والدلالة المعنوية 0.000 ودخلت في النموذج بينما تأثير الرقابة الحكومية خرج من التأثير لوجود الأقوى ونقبل الفرض البديل **(يوجد أثر ذا دلالة معنوية (محور الرقابة الداخلية، محور رقابة المانحين، محور الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة))**

الفصل الخامس
النتائـج والتوصيـات

- النتائج
- التوصيات

يعتبر هذا الفصل ملخص لنتائج الدراسة الميدانية، وربطها في الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى وضع التوصيات التي تساعد على تحسين الأداء المالي والإداري لمنظمات الدولية العاملة في سورية التعليم اوزيادة الإنتاجية والخدمات المقدمة للمجتمع وبيان أوجه الضعف والقصور في الأنظمة الرقابية.

5.1 نتائج الدراسة:

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1- ازداد حجم التمويل للمنظمات الدولية العاملة في سورية خلال السنوات السبع الماضية زيادة محدودة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات مما يعني عدم ثبات حجم الخدمات والمساعدات التي تقدمها تلك المنظمات للمجتمع السوري.

2- يلاحظ أن 32.69% من عينة الدراسة لا تملك المؤهلات العلمية والخبرات المهنية للعمل في المجال الرقابي أو المحاسبي مما يعتبر مخالفا لأصول المهنة.

3- أثبتت الدراسة وجود استدامة في التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية حيث كانت جميع اتجاه العبارات المتعلقة باستدامة التمويل موافق بشدة.

4- بينت الدراسة أن أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في المنظمات الدولية العاملة في سورية تتوفر بدرجة كبيرة، والتي لها الدور الفعال في إحكام عملية الرقابة حيث تبين أن أنظمة الضبط الداخلي توفر أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة، كما أن الوظيفة الرقابية تتبع لأعلى هيئة إدارية في االمنظمة، كما يتم منح المراقب الداخلي صلاحيات واسعة لأداء عمله، وعلى الرغم من قوة أنظمة الضبط الداخلي إلا أن هناك بعض القصور في بعض جوانبها وهي ضعف في مستوى الشفافية والمساءلة من حيث فصل السلطات في هذه المنظمات حيث احتل العبارة "**يراعى الفصل بين وظيفة المسؤول عن**

المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات" الترتيب السابع في محور أنظمة الرقابة والضبط الداخلي للمنظمات .

5- أظهرت الدراسة استخدام المنظمات الدولية في سورية للأدوات الرقابية بدرجة كبير، حيث أن ما توفر من استخدام تلك الأدوات ما كان نابع من مصلحة وحاجة تلك المنظمات كاستخدام الموازنات للبرامج والمشاريع إضافة إلى إعداد التقارير المالية بصورة دورية، وهو ما له علاقة بحصول المنظمات على الدعم والتمويل من المؤسسات المانحة إضافة إلى الإلزام القانوني التي يفرضه عليها فرعها الأم فيما يتعلق بإعداد الحسابات الختامية المدققة وبالتالي فان الأدوات الرقابية تساهم في استمرارية التمويل للمنظمات الدولية، إضافة لكونها أداة رقابية تساعد في التحقق من أنجاز العمل بما كان مخطط له إلا أن هناك العديد من جوانب الضعف في استخدام الأدوات الرقابية خاصة تلك المتعلقة كاستخدم القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الإدارة في التنفيذ. ويعتمد مدي استخدام المنظمات للأدوات الرقابية على تطور الفكر الإداري للقائمين على تلك المنظمات وإدراكها لأهمية وضرورة كل أداة من تلك الأدوات لما فيه مصلحة المنظمة، خاصة وان الأمر متروك لرأي واجتهاد الإدارة في الأمور التي لا يوجد نص قانوني فيها.

6- بينت الدراسة أن قدرة المنظمة على الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها، يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأثر النوعي الذي استطاعت المنظمة تركه خلال تنفيذ الأنشطة في الماضي حيث تزداد فرص التمويل الممكنة للمنظمة من خلال قدرتها على إدارة أموالها بطريقة مهنية وحرفية تجعل من المانحين راضيين عن أدائها. هذا بلا شك سيزيد من فرص حصولها على تمويلات أخرى أكبر وأطول فيما لو كان تقييم الوكالات المانحة لها جيداً.

7- فيما يتعلق بالجانب الحكومي ودوره في عملية الرقابة أظهرت الدراسة الميدانية أن هنالك ضعف ليس فقط في الجانب المالي بل يتعداه الى الجانب التقني ولا بد هنا من خطوات باتجاه إعادة صياغة العلاقة بين المؤسستين الرسمية والمنظمات الدولية على قاعدة من الثقة والتكامل فمن الطبيعي في ظل الظروف التي تمر بها سورية أن نجد المنظمات

الدولية تساند مثيلاتها الحكومية على مستويات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية والبنى التحتية.

8- كما أظهرات الدراسة الميدانية مدى الالتزام الواسع بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي في المنظمات الدولية العاملة في سورية ولعل من أهم الأسباب وراء إلتزام المنظمات الدولية بالمعايير المحاسبة الدولية والتدقيق الخارجي هو وجود ضرورة وأهمية خاصة لتقارير التدقيق والمراجعة حيث تساعد تلك التقارير المنظمات في نيل ثقة الجهات المانحة وبالتالي الحصول على التمويل المطلوب لتنفيذ الانشطة والبرامج التي تحقق اهداف تلك المنظمة وبالتالي فإن هذا الالتزام نابع من المصلحة والحاجة للمنظمات.

9- يوجد أثر ذا دلالة معنوية (الرقابة الداخلية، الرقابة الحكومية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية))

10- يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

11- يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

12- يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

13- يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على استدامة التمويل في المنظمات الدولية

14- يوجد أثر ذا دلالة معنوية (الرقابة الداخلية، رقابة المانحين، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي) و (تنمية التمويل في المنظمة))

15- يوجد أثر ذا دلالة معنوية للرقابة الداخلية على تنمية التمويل في المنظمة في المنظمات الدولية

16- يوجد أثر ذا دلالة معنوية الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الخارجي على تنمية التمويل في المنظمة

17- يوجد أثر ذا دلالة معنوية الرقابة الحكومية على تنمية التمويل في المنظمة

18- يوجد أثر ذا دلالة معنوية رقابة المانحين على تنمية التمويل في المنظمة

5.2 توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق تبين أهمية ودور الرقابة المالية في نجاح المنظمات الدولية العاملة في سورية في أداء برامجها وأنشطتها وتشجيع الاستمرار في تدفق التمويل اللازم لأداء وانجاز تلك البرامج والمشاريع، وعليه فان توصيات الدراسة تتناول الموضوعات التالية:

1- رفع مستوى الشفافية عبر تطوير أقسام الرقابة والتقييم والمساءلة حيث يتطلب هذا برامج توعية بأهمية هذه الأقسام ورفع مستوى التدريب في مجالاتها. بالاضافة الى تعزيز متطلبات الشفافية سواء لناحية نشر تقاريرها المالية السنوية وإيضاحاتها وكذالك نشر تقارير مالية مفصلة للمشاريع التي تقوم بتنفيذها.

2- تشكيل فريق عمل مشترك بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية يحدد أولويات واحتياجات المجتمع السوري، ويصوغ خطة عمل يقدم تصور شامل لأولويات العمل الإنساني والتنموي والإغاثي في سورية بحيث يتم رفض البرامج والمشاريع التي لا تتناسب مع حاجة المجتمع السوري وبذلك يكون هناك فرص أكبر للبرامج ذات الأهمية للمجتمع السوري.

3- تطوير مقومات وأدوات الرقابة في المنظمات والتي لها الدور الأساسي في عملية الرقابة من خلال الآتي:

أ- أن يتم استخدام الموازنات كأساس لتقييم أداء الدوائر والأقسام.

ب-أن يكون لدى المنظمة لجنة تدقيق داخلي.

ت- أن يكون هنالك ضوابط مكتوبة ومعلنة يوجد لإنفاق فائض الاعتمادات المدرجة في الموازنة.

ث-أن يتم أستخدام القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الإدارة في التنفيذ.

4- إعطاء دور اكبر لجمعية المحاسبين القانونيين لكونيها التظيم المهني للمحاسبة[29] بعقد المؤتمرات العلمية والمهنية مع المنظمات الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق في المجال غير الربحي وتفعيل توصياتها.

5- دعم الجانب المتعلق بأخلاقيات المهنة الرقابية لاتصالها الوطيد بالمبادئ العامة للرقابة وهي: الحياد والموضوعية والنزاهة ويكون ذلك خاصة عبر وضع "مدونة سلوك" شاملة تضبط القواعد التي يتعين على المراقب احترامها والالتزام بها أثناء أدائه لوظيفته. مع الإشارة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية المختصّة في مجال الرقابة على غرار "الإنتوساي" و"الأرابوساي" توصي بوضع مثل هذه الوثيقة المرجعية.

6- تطوير الأنظمة المحاسبية والمالية من خلال تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة في سورية، وذلك عن طريق جمعية المحاسبين القانونين في سورية وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات السورية في هذا المجال، بحيث تلعب النظم المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي دورا فعالا في التخطيط المالي للمنظمات غير الربحية في سورية.

[29] القانون رقم 33 للعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق

قائمة المراجع

المراجع العربية

الرسائل والمؤلفات العلمية:

- أبو دقة، مراد عليان عوض– مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الاهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح"دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة – فلسطين – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2009م
- أبو هداف، ماجد محمد سليم– تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة– رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2006م
- الدالي، محمد شفيق– العرض والإفصاح للقوائم المالية في المنظمات غير الحكومية "دراسة حول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 117 في البيئة السورية" رسالة ماجستير– المعهد العالي لإدارة الاعمال – 2015
- العمري، عطا محمد –مدى فاعلية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) في قطاع غزة – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2005م
- القاضي،حسين .دحدوح،حسين.قريط،عصام – أصول المراجعة (1)– جامعة دمشق 2006–2007–
- النباهين، يوسف سليم– تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة– رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2008م
- بوميرانز ، فيليكس واخرين. الرقابة المالية في القطاع العام " الكفاءة والتوفير ونتائج البرامج " ترجمة د طارق الساطي
- حماد ، أكرم إبراهيم عطية– تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي ، دراسة مقارنة – (رسالة دكتوراه) –جامعة الجزيرة، قسم المحاسبة والتمويل –السودان 2003 م.
- د .الخير،طارق– د.عواد،يونس– د.حرب،بيان– د.الحج عارف،ديالا– مبادىء الإدارة (1)–جامعة دمشق – 2005 –

- د نصير، نعيم – المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة – دراسة مقارنة – مجلة الملك سعود ،م 3 ، العلوم الإدارية–1 – 1991م

- د. يوسف ، إبراهيم يوسف وسائل الرقابة على الأموال العامة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي – حوالية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية – العدد الثاني عشر – 1994 م .

- عياش، يوسف حسن حامد– مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أداء أنشطة وكالة الغوث الدولية (الانروا) في غزة ، في ضوء معايير المراجعة الدولية . – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية غزة – 2005 م .

- ماضي ، كامل احمد – أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة 2004 م.

- محسن، محمد فايق عبد الرحمن– مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) " دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2008م

- مسلم، خالد تيسير– مدى فعالية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة :دراسة استطلاعية – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة – 2011م

النشرات والتقارير

- الإتحاد الدولي للمحاسبين –أصدرات معايير المخاسبة الدولية في القطاع العام –ترجمة المجمع العربي للمحاسبيين القانونين –2010

- الخوري، روجيه– إشكالية المركزية الإدارية في المنظمات غير الحكومية– المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة– 2004

- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، مجلة الرقابة المالية ، تونس، العدد 28 ، 1996 م.

- المعايير الدولية للمراجعة –الاتحاد الدولي للمحاسبين 1998 م

- تقويم اداء المشروعات الاستثمارية العامة ، الموضوع الثالث، منشورات المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية – الدورة العادية الخامسة للجمعية العامة بيروت 1995م
- خماخم ، جمال .دور الرقابة في تحسين الاداء الإداري . مجلة الرقابة المالية – السنة التاسعة عشرة – العدد 36 . حزيران 2000م.
- د.المبيرك ، وفاء . النشاط التمويلي واهمية الموارد المالية ،مجلة قضايا وحوارات 2004/4/11 www.lahaonline.com
- مشكلات تمويل المجتمع المدني ،.http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b
- منظمة الصحة العالمية،جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون ،جنيف ،2011م

التشريعات

- القانون رقم 22–1974/4/30
- القانون رقم 33 للعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق
- القرار رقم / 157 /100 م ،هيئة الإشراف على التأمين

المراجع بالغة الانكليزية

المؤلفات

- EL-AFF،Ibrahim Abdulla (2007)،Institutional sustainability Mainstreaming project management best practices in Palestine NGO's،Master thesis،Islamic University Gaza.
- Elizabeth K. Keating and Peter Frumkin- How to Assess Nonprofit Financial Performance،Kellogg Graduate School of Management Northwestern University .2001
- Fayol Henri ،genera and Industrial Management ،New york : Pitman Publishing Corporation ،1949،p107
- Koontz harold ،o donnel cyril ،weihrich heinz ،management ،Mc Graw ،hill ،New york ،1984,p549
- Matt H. Evans, Creating Value in the Nonprofit Sector– Journal of Management Excellencewww.exinfm.com/training. 2007

- Chandan – JS.Management Theory & Practice .Vikas Publishing house PVT. LTD 1999.
- Thomas J. Frosheiser،Brian H. Kleiner،(1992) "Effective Health Care Financial Management: A Home Health Care Perspective"،International Journal of Health Care Quality Assurance،Vol. 5 Issue: 1
- Howard , R ,Leslie . Auditing .Richarid Clay LTD . Bungay ,Suffolk.Briting. 1989
- Jain , DP , Auditing . Konark Publishers .PVT. LTD . 1996

المواقع الاكترونية

- http://www.worldbank.org/en/country/syria/overview
- http://ar.wfp.org/stories/10-facts-about-hunger-in-syria-ar
- https://www.charitynavigator.org/index.cfm/bay/content.view/cpid/42

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

الموضوع: استبيان لبحث ماجستير بعنوان

أثر الرقابة المالية في تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية

يهدف البحث إلى تحديد أثر الرقابة المالية في عمليات التمويل اللازم لتمكين المنظمات الدولية في سورية من القيام بالبرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف التي أنشأت من اجلها ولهذا الغرض فقد أعدت الاستبانة المرفقة من اجل إتمام رسالة الماجستير في الإدارة التنفيذية بعنوان:

أثر الرقابة المالية في تنمية واستدامة التمويل في المنظمات الدولية العاملة في سورية

وبصفتكم أحد شاغلي المهام المالية في منظمتكم، وثقة في رأيكم وخبراتكم، نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، علما بان المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل في منتهي السرية، ولن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

هبة أحمد أيوب

أسم المنظمة (إختياري).....

مجال العمل:

□ اجتماعي □ صحي □ تنمية وتأهيل وتدريب

□ زراعة وبيئة □ امرأة وطفل □ أغذية

□ شؤون اللاجئين □ أخرى (يرجى ذكره) .....

- البيانات الديموغرافية

العمر:

□ أقل من 25 سنة□ من 25 – أقل من 35 سنة □ من 35 – أقل من 45 سنة □ 45 سنة فأكثر

الجنس:

□ ذكر □ أنثى

- المؤهل العلمي

□ معهد متوسط □ إجازة جامعية □ دبلوم □ماجستير □دكتوراه

التخصص العلمي

□ إدارة أعمال □ محاسبة □ مالية أو تأمين و مصارف □ أخرى (يرجى ذكره).....

عدد سنوات الخبرة في العمل المنظمات غير الربحية

□اقل من 5 سنوات □ من 5- وأقل من 10 سنوات □ من 10 سنوات وأقل من 15سنة

□ 15 سنة وأكثر

1- هل تفرض القوانين وجود تدقيق الحسابات النهائية لمنظمتك

□نعم □كلا □ إلى حد ما

2- الوضع المالي للمنظمة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ازداد قيمة المبالغ الممنوحة خلال 7سنوات					
2	ازداد عدد المانحين خلال 7 سنوات					
3	ازدادت نفقات المنظمة خلال 7 سنوات					
4	الزيادة في الإيرادات متناسبة مع زيادة النفقات					

3- استدامة التمويل في المنظمات الدولية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد عمليات تقييم و متابعة شاملة ومستمرة داخل المنظمة					
2	يوجد استمرارية في الحصول على التمويل من الممولين و من المشاريع الخاصة بالمنظمة					
3	وجود خطة إدارة المخاطر في المشاريع					

	المطبقة في المنظمة					
4	تعمل المنظمات على الأخذ بعين الاعتبار وجود مشاريع مماثلة تقدم نفس الخدمة					
5	تعمل المنظمات على تدارك الأخطاء و التحديات التي واجهتها في المشاريع السابقة					
6	تعمل المنظمات على تطوير خطة العمل لتجنب كافة التحديات التي تواجه المشروع					
7	اشراك المجتمع المحلي في تقدير احتياجاته خلال الفترة القادمة					

4- محور الرقابة الداخلية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لدى المنظمة لجنة تدقيق داخلي					
2	يتم رفع تقارير دورية عن أداء البرامج والمشاريع لمجلس الإدارة					
3	يتم مطابقة جميع الحسابات المصرفية مع كشوفات المصرف شهريا					
4	يراعى الفصل بين وظيفة المسئول عن المعاملات المالية والمسئول عن تسجيل تلك المعاملات					
5	تعزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتيه مؤيدة لها.					

6	يوجد لدى المنظمة ضوابط لإنفاق فائض الاعتمادات المدرجة في الموازنة					
7	تتم مقارنة النتائج المالية الفعلية مع المبالغ المدرجة في الموازنة					
8	يتم عمل الموازنة العامة للمنظمة من خلال موازنات البرامج والمشاريع					
9	تستخدم القوائم المالية المعتمدة لقياس كفاءة الإدارة في التنفيذ					
10	يوجد خطة أو برنامج يحدد زمن و تكلفة الخدمات و المشاريع					

5- محور رقابة المانحين:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم الجهة المانحة بمراجعة تقارير مدقق الحسابات للسنوات الثلاث السابقة قبل قراره تمويل المنظمة					
2	تقوم الجهة المانحة بمراجعة انظمة التوريد والأنظمة المالية لضمان وجود اجراءات عمليات الشراء والتوريد					
3	تقوم الجهة المانحة بمراجعة الموازنة المقترحة للمفاضلة بين المشاريع					

4	تقوم الجهة المانحة بالرقابة المباشرة على تنفيذ المشروع من خلال متبعة التنفيذ					
5	تقوم الجهة المانحة بمراجعة التقارير المالية والوثائق قبل صرف الدفعات					

6- محور الرقابة الحكومية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقوم الجهات الحكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية) بمراقبة الأنشطة المالية للمنظمة					
2	تطلب الجهات الحكومية تزويدها بالتقارير المالية الدورية					
3	تكتفي الجهات الحكومية بالتقارير المالية المعدة من قبل محاسب المنظمة فقط					
4	تطلب الجهات الحكومية تقارير مالية مدققة أصولاً من مدقق حسابات خارجي					
5	للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة التقارير المالية للمنظمة					
6	للجهات الحكومية دوراً فاعلاً في متابعة تقارير النشاط للمنظمة					

7- محور الالتزام بالمعايير المحاسبية و التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم اعداد قوائم مالية للمنظمة سنويا					
2	تتم اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للقطاع العام "IPSAS"					
3	يتم مراجعة حسابات المنظمة بشكل دوري من مدقق حسابات خارجي مستقل					
4	يرفع مدقق الحسابات الخارجي تقريره إلى مجلس إدارة المنظمة					
5	تتضمن تقارير الأجهزة الرقابية تقييم الأنظمة المالية والإدارية للمنظمة.					
6	تتضمن تقارير المراجعة مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري					
7	يمكن للمانحين والمتيرعين وغيرهم من الاطراف المهتمة الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي					
8	تقوم الإدارة التنفيذية بالرد على تحفظات و ملاحظات المدقق و معالجتها إن أمكن					

8- علاقة الرقابة المالية بتوفر فرص التمويل للمنظمة :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وجود رقابة مالية يعزز الشفافية و المساءلة					

2	وجود رقابة مالية يضمن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية					
3	وجود رقابة مالية فعالة ينعكس إيجاباً على حجم التمويل.					
4	وجود رقابة مالية يضمن الالتزام باتفاقية مع الجهات المانحة					
5	يسمح التدقيق المالي باستمرارية و استدامة التمويل					
6	يزداد تجاوب الجهات المانحة في حالة توفر مقومات الرقابة المالية بشكل جيد.					
7	تفيد المعلومات التي تتضمنها القائمة في اتخاذ قرارات التمويل السليم .					

- هل هناك معلومات إضافية ترى انها مفيدة للبحث وتريد أن تضيفها:

.....

.....

.....

شكرا جزيلا لك لوقتك ولتبادل الخبرات الخاصة بك.

الباحثة هبة أيوب